# الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية
## دراسة سوسيولوجية ميدانية

**الباحثة: هبة مجيد حميد** **ا. د نبيل نعمان اسماعيل** **د. علي طاهر الحمود**
**ماجستير علم الاجتماع** **علم الاجتماع** **علم الاجتماع**
**/كلية الآداب/ جامعة بغداد** **/كلية الآداب/ جامعة بغداد** **/كلية الآداب/ جامعة بغداد**
hebamageed93@yahoo.com

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

اشكالية هذه الدراسة تكمن في معرفة العلاقة التي تحكم الأقليات العراقية برؤيتها للهوية الوطنية في المجتمع العراقي . و كما أن العلاقة بين جماعات الأغلبية و الأقليات تستبطن على مفارقة و تناقض يكشف الواقع المعاش في عدد من المجتمعات ، يصاغ نظرياً بمقولات تقرب من المسلمات ، إذ يتمحور منظور جماعات الأغلبية و تصوراتها إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الامتيازات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في حين يتمحور منظور جماعات الأقليات إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الاعتراف قبل أي شيء أخر . ذلك التناقض و ما يكتشفه من غموض يشمل جوهر إشكالية الدراسة الحالية التي تسعى إلى الغوص فيه و تعقبه لفحصه و التأكد من حدوثه أو عدم تحققه مع الجماعات العراقية .

فضلاً عن ذلك ، فان البحث في هذه الإشكالية يستوجب الإجابة عن اسئلة عدة : ما الهوية الوطنية ؟ و من هي الأقليات العراقية ؟ و ما هي مؤشرات قياس الهوية الوطنية لدى الأقليات العراقية ؟ ما اثر شعور الأقليات العراقية بالتمييز الاجتماعي و السياسي في تعايشهم مع باقي فئات المجتمع العراقي ؟ ما هي المسافة الاجتماعية بين الأقليات و الأغلبية العراقية ؟

و ضمن منهج المسح الاجتماعي ، و استعمال ادوات المقابلة و الاستبانة مع الأقليات العراقية ، إذ كشفت عن تطور الرؤى نحو الهوية الوطنية للأقليات العراقية و ذلك بتفضيلهم للهويات الحداثوية ( الوطن، المكان، المهنة، التحصيل العلمي) للتعريف عن هويتهم . وأظهرت نتائج الدراسة مدى قرب المسافة فيما بين (الأقليات والأغلبية العراقية) من خلال علاقات الصداقة و الزمالة و الجيرة و الزواج التي تربطهم.

ارتبطت رؤية الأقليات العراقية للهوية الوطنية بمسألة عدم الاعتراف بالتنوع الثقافي في الدستور و القوانين النافذة ، و ايضا بعدم المساواة مع الأغلبية . و عليه فان الاهتمام بالتنوع الثقافي و تحقيق العدالة و المساواة في اعطاء الحقوق للمكونات الاجتماعية من دون تمييز سواء كانواً من (الأقليات أو الأغلبية) يعمل على تعزيز وجود الأقليات في الرأي العام و في تحقيق الاندماج بالمجتمع.

**الكلمات المفتاحية** : الهوية – الهوية الوطنية – الأقلية – الأقليات العراقية – المواطنة .

**أولاً : إشكالية الدراسة Problematic of the Study**

وأن الهوية الوطنية بوصفها مفهوماً سياسياً واجتماعياً وثقافياً ارتبط بمؤشرات متعددة تتعلق بمنظومة القوانين والتعليمات والاعراف والتقاليد والمواقف التي تأثرت بها الأقليات العراقية المتنوعة بدرجات مختلفة. وإن هذه الدراسة تبحث في ماهية هذه المؤشرات وكيفية تأثيرها على رؤية الأقليات العراقية لهويتهم الوطنية. وتستبطن العلاقة بين جماعات الاغلبية و الأقليات على مفارقة و تناقض يكشف الواقع المعاش في عدد من المجتمعات، يصاغ نظرياً بمقولات تقرب من المسلمات، إذ يتمحور منظور جماعات الأغلبية و تصوراتها إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الامتيازات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و تقاسمها، في حين يتمحور منظور جماعات الأقليات إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الاعتراف قبل أي شيء آخر. ذلك التناقض وما يكتنفه من غموض يشمل جوهر إشكالية الدراسة الحالية التي تسعى إلى الغوص فيه وتعقبه لفحصة والتأكد من حدوثه أو عدم تحققه مع الجماعات العراقية. فضلا عنما جرى التعرض إليه انفاً تستهدف الدراسة الحالية الاجابة عن التساؤلات الآتية: ما المؤشرات التي تحكم على الهوية الوطنية للأقليات بوصفها آلية لكسب الاعتراف؟ وما الآليات التي يقوم عليها ذلك التصور؟ وما أثر شعور الأقليات العراقية بالتمييز الاجتماعي والسياسي في تعايشهم مع باقي فئات المجتمع العراقي؟

**ثانيا: أهمية الدراسة Significance of the Study**

**أ-الأهمية العلمية:**

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من اتساع الاهتمام الدولي والمحلي بشأن الأقليات العراقية والحث على التنوع الثقافي والعيش المشترك واحترام الرأي الآخر، وذلك لأهمية وجود الأقليات وحضورها في مجتمع متنوع .

**ب-الأهمية العملية:**

إن معرفة أهم معوقات الاندماج ومؤشرات الهوية الوطنية في منظور الأقليات العراقية بإمكانها أن تعطي التوصيات اللازمة للأجهزة المعنية كالمؤسسات الدستورية و المؤسسات التنفيذية في الحكومة لتعجل على حل المشكلات المتعلقة بهذا الشأن والحفاظ على التنوع العراقي بما له من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية نافعة للعراق بلداً وأمة متعددة الجماعات.

**ثالثا: أهداف الدراسة Purpose of the Study**

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق أغراض عديدة من أهمها:

١-التعرف على مفهوم الهوية الوطنية.

٢- التعرف بالأقليات العراقية.

٣- الكشف عن مؤشرات الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية.

٤- التعرف على الأوضاع الاجتماعية والسياسية للأقليات العراقية من حيث الاعتراف، التمثيل، المشاركة السياسية وغيرها.

**المفاهيم والمصطلحات:**

**١- الهوية الوطنية National Identity:**

تعرف الهوية الوطنية على أنها (نزعة سلوكية بين أفراد الأمة تؤدي لبلورة حالة من التماثل والتطابق فيما بينهم لخلق شعور وطني موحد يحمي ويعزز خصوصيتهم)[١].

وتتشكل الهوية الوطنية لدى أفراد أي شعب من الشعوب في سياق رغبتهم العميقة في تقدير الذات وتحصيل المكانة والاحترام وإدراك المعنى الإيجابي للوجود الإنساني، فهي عملية معرفية اجتماعية تكيفية تعبر عن هوية اجتماعية تتراص مع الهوية الفردية وتمنح الإنسان الاستقرار النفسي أو الاتزان الانفعالي وهي إضافة إلى بعدها الدافعي تغرس عميقاً في البعد المعرفي المرتبط بصميم البنية المعرفية البشرية التي ترتكز على التصنيف على صعيد الواقع الموضوعي والواقع الاجتماعي[٢].

ويعرف تقي آزادا ارمكي الهوية الوطنية على أنها هوية اجتماعية ناظرة إلى الحدود السياسية، فالهوية الوطنية هي شعور بالتعلق والتعهد لدى أفراد المجتمع حيال الرموز الثقافية الدالة على القيم والعادات واللغة والدين والتاريخ والأشياء المادية التي هي مصدر للوفاق والتضامن الاجتماعي بين الأفراد[٣]. وطبقا لهذا التعريف يجمع ارمكي بين الجانبين السياسي والاجتماعي في تعريف الهوية الوطنية بقوله

إن الهوية الوطنية هوية اجتماعية ناظرة للحدود السياسية، ويؤكد على عناصر الهوية (اللغة، الدين، التاريخ، القيم، العادات) على إنها مصدر لقياس الهوية الوطنية للأفراد من خلال معرفة مدى تقبلهم للآخر ومدى أهمية الاندماج والتفاعل الاجتماعي في تحقيق هوية وطنية موحدة، في حين لم يؤكد على الشعور الوطني الذي من الممكن أن يكون عاملاً أساسياً في تحقيق هوية وطنية موحدة.

**ولأغراض اجرائية تتعلق في هذه الدراسة تعرف الهوية الوطنية بانها الهوية التي يجد فيها كل مكون من مكونات المجتمع العراقي نفسه دون الغاء أو تهميش للآخرين .**

**٢- الأقلية Minority:**

وفي الاصطلاح تعرف جماعة الأقلية Minority Group على أنها جماعة فرعية في نطاق جماعة كبيرة وترتبط فيما بينها بصفات خاصة سلالية أو ثقافية[٤].ومن الناحية السياسية يقصد بالأقليات Minorities فئات رعايا دولة من الدول تنتمي من ناحية الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي اليه أغلبية رعايا هذه الدولة[٥]. ويبدو أن هذا التعريف اجتماعي أكثر مما هو سياسي، لان السياسة تلحظ عدد الاصوات. فالأقلية هي الجماعة/الحزب الحاصل على أصوات أقل في الانتخابات ضمن نظام ديمقراطي.

ومن الناحية الدولية يعرف القاضي الايطالي ومقرر اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات (فرانشيسكو كابورتي) Francesco Capotorti الأقلية إلى أنها جماعة أقل عددياً من بقية سكان الدولة في وضع غير مسيطر يملك أفرادها وهم من مواطني الدولة سمات أثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن تلك التي يملكها بقية السكان ويظهرون ولوضمنا حساً بالتضامن بهدف الاحتفاظ بثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم[٦]. وطبقا لهذا التعريف الذي يعدُّ من أكثر التعريفات قبولاً انه يشتمل على عدد من المعايير لتعريف الأقلية منها معيار الكم (العدد) ومعيار اختلاف الخصائص ومعيار الشعور بالانتماء ومعيار التهميش اذ يتضح معيار الكم في كونهم أقل عدداً من نصف السكان ومعيار الاختلاف في الخصائص في كونهم يختلفون عن بقية السكان من جهة العقيدة أو اللغة. وأما معيار التهميش عندما يكونون في وضع غير مسيطر مع استثناء لأقليات تتمتع بالسلطة وهي نادراً ما تحصل في المجتمعات أما معيار الشعور بالانتماء إلى مجموعة ما وذلك لوجود خصائص تربطهم مع بعضهم البعض ليكونوا جماعة الأقلية. وبذلك يوضح

كـابورتي أن جماعـة يتـوفر فيهـا أحـد هـذه المعـايير هـي أقليـة سـواء بحكـم العـدد أو الشعور بالانتماء أو اختلاف الخصائص.

وظهـرت مصـطلحات عديـده للأقليـات فـي الاسـتعمال السياسـي حاولـت تجنـب مفهـوم الأقليـة منهـا (اطيـاف، مكونـات، الفسيفسـاء) علـى الـرغم مـن أن الأقليـات فـي كـل دول العـالم عرفـت بهـذه التسـمية (الأقليـة) لمـا لهـذه التسـمية مـن أهميـة علميـة وعالميـة، ومـن دون هـذه التسـمية مـن غيـر الممكـن الـدفاع عـن حقـوق الأقليـات فـي القـوانين والتشريعات الدولية.

وبـذلك تعـرّف الأقليـة بانهـا مجموعـة مـن السـكان أقـل عـددياً مـن بـاقي سـكان الدولـة، وتكـون فـي وضـع غيـر مسـيطر غالبـاً، وتشـعر بـالتمييز السياسـي والاجتمـاعي والثقـافي فـي المجتمـع نتيجـة خلـل فـي التطبيقـات الدسـتورية التـي لا تفـي بحقـوقهم ومعاملـة الآخـرين مـن افـراد المجتمـع. **و لأغـراض اجرائيـة تتعلـق فـي هـذه الدراسـة تعـرف الأقليـات العراقيـة بانهـا (جماعـات اقـل مـن نصـف مجمـوع السـكان فـي الدولـة، فـي وضـع غيـر مسـيطر و تحصـل علـى عـدد اصـوات اقـل فـي ظـل نظـام ديمقراطـي، وتتميز فيما بينها من حيث الاختلاف في اللغة أو الدين أو السلالة).**

**٣- الأقليات العراقية Iraqi Minorities:**

تضـم أقليـات العـراق جماعـات دينيـة ومذهبيـة وقوميـة وسـلالية وغيرهـا علـى السـواء مـع وجـود قـدر مـن التـداخل بـين الـدين والمـذهب والقوميـة. ويقـدر عـدد الأقليـات العراقيـة أربـع عشـرة أقليـة قوميـة وهـي (التركمـان، الشـبك، الكـرد الفيليـين)، والأقليـات الدينيـة هـي (الإيزيـديون، الصـابئة المنـدائيون، المسـيحيون، البهـائيون، الكاكـائيون، الزرادشـتية، اليهـود) والأقليـات المذهبيـة (الشـيخية)، وأقليـات أخـرى هـي (الغجـر (الكاولية)، القوقاز (الشركس، الداغستان، الشيشان)، وذوي البشرة السمراء.

وتتـداخل المحـددات الدينيـة والقوميـة فـي هويـة الأقليـات. الكـرد الفيليـون مـثلاً هـم كـورد وشـيعة فـي الوقـت عينـة، والتركمـان ينقسـمون إلـى شـيعة وسـنة ومسـيحيون، وكـذلك الشـبك شـيعة وسـنة وفـي حـين يعـد الخطـاب الرسـمي الكـردي الشـبك والكاكـائين والايزيدين كردا [٧]. **ويل كيميلكا : النظرية الليبرالية مدخل لفهم التعددية الثقافية**

أن مـا يميـز الاتجاهـات الفكريـة التـي أطلـق عليهـا " **مـا بعـد الحداثـة*** " مثـل النسـبية الثقافيـة و التعدديـة الثقافيـة ، فـي جـوهر مـن اتجاهـات ناقـدة لليبراليـة الفرديـة التـي تمثـل الاتجـاه المهـيمن فـي الفكـر الليبرالـي المعاصـر . هـو اولاً : تركيزهـا علـى أهميـة الجماعـات و الـولاءات الجماعيـة و ثانيـاً : نقـدها الحـاد لليبراليـة الفرديـة وأسسـها الفكريـة . و منـذ الثمانينـات بـدأت دراسـات التعدديـة الثقافيـة تـزداد تبلـوراً و نضـوجاً ،

و بـدأت فكـرة العمـل لصـالح الفئـات المضـطهدة و المهمشـة و منهـا الأقليـات التـي سـعت ثقافـة الأكثريـة المهيمنـة إلـى إدماجهـا قسـراً إبـان مرحلـة الحداثـة . وبـذلك حـاول دعـاة التعدديـة الثقافيـة احـداث تغيـرات عميقـة فـي طريقـة تفكيـر المجتمعـات و تعاملهـا مـع الأقليـات القوميـة و الدينيـة و غيرهـا ، و تحويـل المسـاواة الثقافيـة والحقـوق الجماعيـة إلـى فلسـفة عامـة لهـذه المجتمعـات[٨]. وبرؤيـة معمقـة لطبيعـة الجـدل القـائم بـين **التعدديـة الثقافيـة و الليبراليـة الفرديـة**، نجـد أن الجـدال قـائم بشـأن العدالـة و كيفيـة تحقيقهـا ، بمعنـى أن دعـاة التعدديـة الثقافيـة يحـاولون تحقيـق العدالـة علـى المسـتوى الجمـاعي و المسـتوى الفـردي ، علـى خـلاف الحـال مـع أنصـار الليبراليـة الفرديـة الـذين يفضـلون بقاءهـا محصـورة فـي النطـاق الفـردي ، وبـذلك يعنـي أن تيـار التعدديـة الثقافيـة يعمـل علـى نقـد الليبراليـة الفرديـة فـي صـورتها الفرديـة ، لعـدم قـدرتها علـى الانسـجام مـع التنـوع الثقـافي الـذي تتميـز بـه المجتمعـات . وأن التعدديـة الثقافيـة مـن فصـيل الاتجاهـات الفرعيـة فـي الفكـر الليبرالـي ضـمن " الليبراليـة الاجتماعيـة " ، و بـرز فـي هـذا الاتجـاه نوعـان مـن الالتـزام بالتعدديـة ، اولهمـا : التعدديـة الثقافيـة الصـلبة ، و ثانيهمـا : التعدديـة الثقافيـة الرخـوة ، و فـي دراسـتنا الحاليـة سـيتم التركيـز علـى اتجـاه التعدديـة الثقافيـة الصـلبة الـذي يمثلـه ويـل كيميلكـا و انصـاره تشـارلز تـايلور و جـون راولـز ، الـذين اكـدوا علـى حقـوق المواطنـة المتميـزة أو الخاصـة لصـالح الأقليـات ، و ذلـك اسـتناداً إلـى الثقافـة التـي تنتمـي اليهـا كـل منهـا ، و بالاعتمـاد علـى الحقـوق الثقافيـة للأقليـات مـع المحافظـة علـى التـزامهم بالليبراليـة فـي الوقـت ذاتـه ، وكل تبعاً لاتجاهه الفرعي[٩].

وتـأتي هـذه التوجهـات علـى النقـيض مـن أفكـار علمـاء الليبراليـة الفرديـة فـي القـرن التاسـع عشـر مـن امثـال جـون سـتيوارت مـل الـذي قـال بضـرورة الاسـتيعاب القسـري أي مـا يعنـي انـدماج الجماعـة الصـغيرة فـي ظـل حكـم و سـيطرة الجماعـة الكبيـرة ( المهيمنـة ) فـي المجتمـع ، أو بمعنـى آخـر السـماح للأكثريـة بـأن تسـود فـي أمـور السياسة العامة و تهميش دور الأقلية[١٠].

يبـدأ ويـل كيميلكـا بطـرح مقاربـة بديلـة لبنـاء نظـام دولـي جديـد و ذلـك بـاقتراح اسـتبدال الحقـوق الانسـانية بـالحقوق الخاصـة بالأقليـة ، بـدلاً مـن الحمايـة المباشـرة للجماعـات الضـعيفة مـن خـلال الحقـوق الخاصـة بأعضـاء جماعـات معينـة إلـى حمايـة الأقليـات بطريقـة غيـر مباشـرة و ذلـك مـن خـلال ضـمان الحقـوق السياسـية و المدنيـة الأساسـية مثـل حريـة التعبيـر و التجمـع[١١] .و بـذلك فـان كيميلكـا يحـاول الـدمج بـين الحقـوق الفرديـة و الحقـوق الجماعيـة ، إذ يعـد هـذا بمثابـة النقطـة الرئيسـة لأفكـار

كيميلكا . ولأن الإيغال في حقوق الأنسان ينتج إشكالية مع حقوق الأقليات بوصفها جماعات لا افراد ، و حقوق الافراد هنا تؤدي إلى المواطنة و حقوق الجماعات تضمن التنوع الضروري في المجتمع ، فان "حقوق الأقليات" أفضل كمصطلح إذ من دونه لا تستطيع الأقليات الدفاع عن حقوقها. و يرى **كيميلكا** أن تقدم المجتمعات يوصف على أساس تعدديتها الثقافية ، و يقول : أن المجتمعات أو الدول المتعددة اللغات و المستويات ، ذات البناءات الداخلية المعقدة للاعتراف بالمناطق الإقليمية و الأقليات و تمكينها ، تمثل المنظور الأكثر حداثة فيما إن الدول التي تمسكت بشدة بالنموذج الوحدوي و المركزي القديم ، و التي واصلت إنكار وجود الأقليات توصف على نحو متزايد بأنها رجعية ، عاجزة عن التعرف و التعامل مع تعقيدات العالم الحديث و تعدديته المتأصلة(١٢). " فالصواب لا يتحقق بالرؤية الاحادية ، لأن التعدد يضمن اللحمة المتنوعة فأنفاس البشر متعددة ومفاهيمهم متنوعة ، و قراءاتهم للكون متمايزة . و حبهم لله متغاير ، وهذا ما يفتح سبلاً مهيبة للتنوع العرقي و الطائفي بتعدد انفاس البشر ، مما يفتح عالماً هادئا نابذاً لكل سبل التناحر و التقاتل على أساس عرقي أو طائفي "(١٣).

و يؤكد **كيميلكا** على أن من أهم مصادر الاستقرار في الدول متعددة الثقافات هي اولاً : الوحدة الاجتماعية ثانياً : تعليم المواطنة . **ففي الوحدة الاجتماعية** ينص على أنها تتمثل في الهوية المشتركة لا في القيم المشتركة ، ويوضح بذلك على أن الهوية المشتركة في الدولة الأحادية تتولد عموماً من وحدة اللغة و الثقافة و الدين ، و أن هذه العناصر لا تكون مشتركة على الأغلب في الدول المتعددة القوميات ، فان التاريخ هو العنصر المشترك فيها . و إلى جانب التاريخ ، فان هنالك عنصر آخر للوحدة الاجتماعية يتمثل بالرغبة في العيش بصورة مشتركة . و أما **في تعليم المواطنة** يؤكد على أنها الآلية الأمثل لتوليد الهوية المشتركة ، و بالتالي توليد الشعور المشترك لدى المواطنين بالانتماء إلى المجتمع نفسه ، و كذلك لترسيخ الرغبة المشتركة في مواصلة العيش سوية . و يرى كيميلكا أن التعليم يهدف إلى التحرر من التعصب و التحيز الثقافي ، و النظر إلى الآخر و التعاطي معه من منظور مختلف ، مؤكداً بذلك على ضرورة أن يتضمن النظام التعليمي العناصر الآتية :

١- الروحية العامة : و تتمثل في القدرة على تقويم أداء و كفاءة المسؤولين ، و الاستعداد للانخراط في الخطاب العام ذي الصلة بالقضايا السياسية ، و كذلك مساءلة السلطة السياسية .

٢- حس العدالة : و يعني القدرة على فهم حقوق الآخرين و احترامها ، و يعني ايضا اعتدال الفرد في صوغ مطالبه ، و يشمل ايضا الالتزام برفع الظلم عن الآخرين أو استغلالهم .

٣- الكياسة و التسامح : هي الطريقة التي يجب التعامل بها مع الذين لا نألفهم ، أي الذين يختلفون عنا ، من دون تحيز أو تعصب أو الأحكام المسبقة .

٤- الشعور المشترك بالتضامن و الولاء : و يعني أن يشعر المواطنون بانهم ينتمون إلى المجتمع نفسه ، و لديهم رغبة مشتركة في مواصلة العيش سوية. و بذلك فان الحس بهذه الهوية المشتركة يساعد على استمرار علاقات الثقة و الموالاة بين المواطنين ، و من ثم القبول بنتائج القرارات الديمقراطية(١٤).

و كل مجتمع متعدد الثقافات في الاساس هو مكون من جماعات تختلف من جهة الدين أو القومية على وفق مبادئ المواطنة . والمواطنة ايضاً طريقة ادارة التباينات الثقافية عن طريق التمييز بين العام والخاص ، و يعني بالنطاق العام هو الذي يكون وحدة في ممارسات و أدوات الحياة المشتركة المنظمة سياسياً حول المواطنة . و النطاق الخاص هو يعني به حرية الميول و الانتماءات الخاصة الدينية أو التاريخية و تضمن حريات عامة كحرية المشاركة و حق ممارسة الدين بحرية و استخدام اللغة الأم . ويمثل ذلك ما حدث في الولايات المتحدة الاميركية وعرفت هذه الحالة بالاستقامة الليبرالية ، التي قامت بذلك على التمييز بين العام والخاص و ايضا مثال على ذلك عندما حاول الجمهوريون الفرنسيون والليبراليون الأميركيون جهدهم الجمع بين المساواة المدنية والسياسية للمواطنين مع احترام الارتباطات والانتماءات التاريخية أو الدينية الخاصة، وضمان وحدة المجتمع بالمواطنة المشتركة وحرية الأفراد في اختياراتهم الوجودية(١٥).

و ينظر **كيميلكا** إلى العوامل الرئيسة التي تسهل قبول التعددية الثقافية من قبل الدول و الجماعات المسيطرة و هماً : ١- ضمانات حقوق الانسان . ٢- اللاأمان ( انعدام الأمن القومي ). ٣- الديموغرافيا . ففي ضمانات حقوق الانسان أكد على ربط التعددية الثقافية بحقوق الأقليات من جهة أهميتها الاخيرة في تماسك الدولة و ديمقراطيتها . فان بناء الدولة لكي يتكيف مع الأقليات يتطلب مؤسسات دولية فاعلة ، مع تراث راسخ للحدود الدستورية من قبل الحكومة و السلطة القضائية فضلاً عن و ثقافة سياسية ديموقراطية ليسهل ذلك توفير احساس بالأمان لجميع المواطنين . و في اللاأمان ( انعدام الأمن القومي ) ركز على الأمن الجغرافي السياسي بمعنى أن معظم الدول – أن لم نقل كلها – لديها عدو أو اكثر على

حدودها ، و أن هؤلاء الجيران الأعداء يميلون إلى زعزعة استقرار الدولة ، و أحد الاساليب المعروفة للقيام بذلك هو تجنيد الأقليات داخل الدولة ، و تشجيعها على القيام باحتجاجات تسهم في زعزعة الاستقرار في الدولة ، كما هو الحال في افغانستان بالنسبة إلى الأقلية الأوزبكية ، و بذلك تستخدم دول الجوار حقوق الأقليات لزعزعة الاستقرار . و هذا هو الجانب المؤثر و السلبي كما أعتقد كيميلكا للتعددية الثقافية و حقوق الأقليات. و يرتبط عامل الديموغرافيا (علم السكان) بالتعددية العرقية و في الواقع أن في كل نظام ديمقراطي هنالك جماعة أغلبية مسيطرة هي التي تحكم الدولة، و تستخدم هذه السيطرة لنشر لغتها ، هويتها ، وغالباً ما تسمى الدولة على اسم هذه الجماعة . و تكون حقوق **الأقليات** في هذا السياق أو في هذه الدولة وسيلة لحماية الأقليات من الخطر الحاضر أو الواضح (خطر استخدام الأغلبية المسيطرة لسلطتها على الدولة لدمج الأقليات أو استبعادها) و أن هذه العوامل تعمل من خلال النزعة الدستورية الديموقراطية و بالتالي تسهم في عملية المواطنة[١٦] . وبذلك فان من فكرة حماية حقوق الأقليات تتضمن ضرورة تحويل النماذج التقليدية للإدماج ، و يدخل التعدد الثقافي ضمن الاطار الموسوم بالإدماج ، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية " الاعتراف " بالمجموعات الاثنية – ثقافية من جهة و من جهة ثانية : على تضمين و موائمة هذا التنوع الثقافي على أسس منطقية و واضحة في محدود الامكانات المتوفرة[١٧]. أن التنوع و الاندماج يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بفكرة " الهوية الوطنية " و ذلك طالما انطوى الاندماج و الترابط على حاجة الأقليات إلى الالتزام و الافتخار إلى كل ما يعدّ أساس الدولة[١٨]. و كذلك فان التضمين ايضاً ينطلق من الاعتراف بتنوع الافراد و بتعددية الجماعات التي تربط في ما بينهم ، فالتضمين يؤكد على مشروعية التنوع في التعابير الفردية للوجود و على التعدد في التكوينات الجماعية للمتغايرين فردياً أو جماعياً ، فالتضمين هنا يعني تمتين الحوار الثقافي[١٩]. و بذلك فان العمل على تنشيط سياسات التعددية الثقافية تهدف إلى الحد من الاقصاء ، و تدفع في اتجاه الاعتراف بالحق المشروع لكرامة الانسان ، و لا سيما الأقليات و أهمية توعيتهم بمخاطر إنكار هويتهم الأثنية – الثقافية و أهمية ذلك في حماية لغتهم و ثقافتهم[٢٠] . ويوضح كيميلكا أن مفهوم المواطنة أكثر تقبلاً للتنوع ، و أنه قدم هذا المفهوم كاستجابة تقدمية للتحديات التي أثارتها أشكال حديثة و متميزة للهوية العرقية و للسياسات العرقية ، و أن هذا المفهوم هو المحاولة الأفضل لتطبيع الممارسات المتعددة الثقافات[٢١]. ولا سيما أن مطالب الأقليات تتمثل في

المحافظة على مقعد لهم على الطاولة أمر مشروع و جزء من حركة أوسع نحو دستورية متعددة الثقافات ، و من ثم فان التحول إلى الدستورية المتعددة الثقافات يساعد على تحسين المشاركة الديمقراطية بين الجماعات التي استبعدت من قبل ، و تقلل من خطر العودة إلى الحكم السلطوي ، و تبني مشروعية لعملية التماسك الديموقراطي ، وتخدم بالفعل التجارب المبتكرة للمواطنة الديمقراطية[٢٢]. و كذلك فان المواطنة هي فعل و سعي دائم و مطلوب لنبذ السلوك الطائفي و المذهبي و المناطقي و الفردي و الغرائزي ، و للارتقاء إلى مستوى المواطنية ، و ذلك من خلال الحياة اليومية مع الآخر في مكان واحد ، ومع ما يستتبع ذلك من إدارة المكان و ناسه من النواحي السياسية و المعيشية و الاقتصادية و نظم العلاقة التي تربط هؤلاء فيما بينهم و مع الخارج[٢٣] .

ويمكن استخلاص قضيتين نظريتين أساسيتين من شأنهما المساهمة في تحليل رؤية الأقليات العراقية للهوية الوطنية.

- القضية الأولى: يرتبط شعور الأقليات العراقية بالتمييز بحرمانهم من حقوق المواطنة، مما يؤدي ذلك من استبعادهم وعزلهم عن الأغلبية، وتخلخل الهوية الوطنية بوصفها الغطاء الجامع والمشترك بين الفئات المتنوعة في المجتمع دينيا وقوميا ومذهبيا وفكريا.
- القضية الثانية: إن نموذج دولة المواطنة الحاضنة للتنوع، تستلزم اعتراف الأديان والمذاهب والقوميات بعضها بالبعض، بغض النظر عن حجمها، وهذا الاعتراف يستلزم إجراءات قانونية فضلا عن إشاعة الثقافة اللازمة للعيش المشترك واحترام حق الآخر المختلف بالاختلاف.

**الأقليات العراقية: الهوية والاعتراف**

من الصعوبة بمكان اقتراح مؤشرات محددة في قياس الهوية الوطنية . و قد سعت الكثير من الدراسات الخاصة بالهوية الوطنية إلى اقتراح مؤشرات منها استند على مؤشر ( اللغة ، الارض ( البقعة الجغرافية ) ، التراث ، التاريخ ) لقياس الهوية الوطنية . فعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات إلى انها تبقى مؤشرات عامة . أن دراستنا الحالية ستتناول مؤشرات محددة قابلة للقياس و المتابعة ، مع لحاظ كون تلك المؤشرات متفاعلة مع الجماعات الأخرى التي تشكل الأغلبية في ما يعرف بالأمة العراقية .

**الأقليات : الهوية و الاعتراف**

يتنوع المجتمع العراقي ( دينيا، قوميا، لغويا)، ومع ذلك فان هذا التنوع يتعرض إلى العديد من الانتهاكات منها عدم الاعتراف الذي تعاني منه الأقليات . على الرغم من اعتراف الدستور بحقوق الأقليات و تمثيلها على المستوى الحكومي والبرلماني، إضافة إلى سياسات التلاعب بالهوية من قبل الجماعات الكبرى وعدها بعض الأقليات داخلة في اطار هوية كبرى عربية مسلمة (سنية، شيعية) أو كردية.

ويرى الأب أمير ججي الدومنيكي أن الهوية و المواطنة اليوم هي المنقذ الوحيد للمستقبل و الضامن الوحيد لمستقبل الأقليات في العراق و ذلك لأهمية القول اليوم نحن كأقليات أو كمكونات صغيرة نحن ما لأزم المكونات الكبيرة تتصدق علينا و كأننا في حمايتها فنحن لسنا بحاجة لحمايتها فالحامي **هو مبدا المواطنة** فاليوم اذا تحققت المواطنة فعلاً و اذا الحكومة حكومة ضامنة أن تحقق ذلك على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات في هذه الحالة نحن لا نحتاج إلى أن يتصدق علينا لا (عربي سني أو عربي شيعي)، فالقانون هو الذي يحمي الأقليات والاغلبيات[٢٤]. **وفي الجانب الدستوري لحقوق الأقليات في العراق** ينص الدستور الحالي على العديد من الحقوق السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، بدء من المادة رقم (١٤) التي تنص على أن ( العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)[٢٥] ، و بذلك فان هذه المادة تؤكد على الحق في المساواة و عدم التمييز، لكنها في الوقت نفسه أغفلت اللغة على الرغم من انها احد الأسس المهمة في التمييز. وفي المادة (١٦) ينص الدستور على أهمية ( تكافؤ الفرص لأنها حق مكفول لجميع العراقيين ، و تكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك[٢٦]. و ذلك لمنع التمييز فيما بين الكيانات السياسية، وتكتل الفرص لدى مجموعة من دون الأخرى ، و كذلك تجنب التمييز العنصري . أما المادة (٤١) – التي تنص إلى أن ( العراقيون احرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون )[٢٧].

أما في مجال **تمثيل الأقليات** في الحكومة و المجالات المنتخبة تشير المادة رقم (٤٩) أولاً – ( يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله ، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر ، و يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب

فيه)[٢٨] . بذلك ينبغي على التشريعات التنفيذية ذات الصلة أن تعكس كيفية تحقيق التمثيل العادل لمكونات الشعب العراقي في مجلس النواب. وعلى الرغم من المواد الدستورية المشجعة على الاعتراف بحق الأقليات في المشاركة والتمثيل السياسي الا ان هناك مواد أخرى قد تبدو مناقضة لهذا الهدف .

فعلى سبيل المثال تنص المادة رقم (٢) – أولا – الاسلام دين الدولة الرسمي ، و هو مصدر أساس للتشريع : أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت إحكام الإسلام . ب- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية . ج- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق و الحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور[٢٩] .

بهذه المادة رقم (٢) أولا من الدستور تم اقرار إلى أن الاسلام هو دين الدولة الرسمي، ورغم من أن الاسلام هو دين الأغلبية و كذلك رغم من أن مبادئ الشريعة الاسلامية متمثلة في الكثير من القوانين الخاصة بالدولة ، و لا يمكن التقليل من دور و أهمية الاسلام ، الا اننا يجب أن لا ننسى أن المجتمع العراقي هو مجتمع تعددي وفيه مكونات متنوعة لها تاريخ مشترك و علاقات اجتماعية تربط فيما بينهم. فكان من الواجب على الدستور أن يعكس مبادئ مشتركة بين المكونات ( أقليات واغلبيات).

وفيما يلي توضيح للأقليات العراقية و ما عانت في مجال الهوية و الاعتراف ضمن المواد الدستورية التي صدرت بحقها بشكل مفصل :

**التركمان** عانى التركمان في العراق العديد من صور الاضطهاد و الانتهاك من قبل النظام السابق ، فقد تعرضت الهوية التركمانية للتهديد إثر سياسة التعريب في المدارس ، و تغيير الأسماء و الألقاب و القومية من التركمانية إلى العربية . و تعرضوا إلى عدد من الانتهاكات منها ١- **سياسة التعريب و التهجير** : تمثلت في اجبار التركمان على تغيير هويتهم القومية ، ولاسيما بعد توقيع اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٢ الشهيرة بين الرئيس السابق صدام حسين و الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لمنح الاكراد الحكم الذاتي ، بدأ نظامه في تنفيذ خطة متطرفة لتعريب كركوك و تهجير العوائل التركمانية و الكردية منها ، حيث مارس النظام سياسة التعريب بشكل عنصري تجاه المناطق التركمانية عامة و كركوك خاصة. و أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً خطيراً يقضي – بتهجير التركمان إلى المحافظات الجنوبية الثلاث ( العمارة ، السماوة ، الكوت ) ، و العمل على تشجيع العرب للزواج من التركمانيات كجزء من سياسة التعريب ، و قام بحملات ترحيل العوائل التركمانية في طوز خورماتو و تازة خورماتو ، و داقوق ، و كركوك ، و حمزة لي ، و إمام

زين العابدين ، و قرية قاضي كوي ( القاضية ) في الموصل . ٢- **قصف و هدم القرى التركمانية** : ضمن سياسة التعريب و التهجير لكل تركماني قام النظام بهدم القرى التركمانية مثل : قرية بشير ، و حمزلي ، ويايجي . ٣- **التغيير الاداري و السكاني للمناطق التركمانية** : حيث عمل على تفكيك الوحدات الادارية للأقضية و النواحي المرتبطة بالمناطق التركمانية و خاصة كركوك ، في سبيل تفتيت المجتمع التركماني و قطع الصلة بين أبنائه و تماسكهم ، لذلك عمدة النظام إلى فك الارتباط بين قضاء طوزخورماتو من كركوك ، و ربطه إدارياً بمحافظة صلاح الدين ، على أن يكون مركزه قضاء تكريت ، و ذلك بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤١ الصادر بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٧٦ . ٤- **أحكام السجن و الاعدام بحق التركمان** : أقدم النظام المباد خلال العامين (١٩٧٠ – ١٩٧٣ ) على تنفيذ العديد من أحكام الإعدام ، و ذلك عندما اكتشفت الأجهزة الأمنية محاولات تأسيس حزب سياسي تركماني تحت غطاء نادي الإخاء التركماني في بغداد ، و أعدم (٢٦) شاباً منهم . و السبب الآخر هو حساسية الحكومات السابقة و معاملتها لهم كطابور خامس لتركيا ، بحيث أصبحوا موضع الشك الدائم حتى باتت تلاحقهم هذه التهمة في حلهم و ترحالهم[٣٠].

**الشبك** بدأت معاناة الشبك منذ العهد الملكي إثر تعرضهم للاضطهاد الطائفي بسبب انتماء اغلبيتهم إلى المذهب الجعفري ، فقد كانوا يتهمون بالروافض ، بسبب سكناهم في منطقة أغلبيتها سنية الا أن التعصب المذهبي أخذ يضمحل في منتصف القرن الماضي نتيجة التفاعل التجاري و الاقتصادي . أما بعد استلام النظام السابق للحكم عام (١٩٦٨) تعرض الشبك إلى اضطهاد لم يسبق له نظير ، خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية ، و أتهم عدد كبير منهم بولائهم لإيران زوراً و بهتاناً ، و أعدم آخرون ، لانتمائهم لحزب الدعوة الإسلامية ، و منع الكثيرون من أبناء الشبك من إكمال دراساتهم ، أو تعيينهم في المناصب المهمة[٣١]. أما اليوم فقد شكل مجموعة من المثقفين و الناشطين المدنيين و عدد من الشيوخ و ابناء العشائر المنادين بالحقوق الثقافية السياسية و الهوية القومية للشبك تنظيماً سياسيا باسم تجمع الشبك الديمقراطي و الذي تأسس في ٢٠/ أيار / ٢٠٠٥ و براسة الامين العام حنين قدو و هو ايضا رئيس مجلس الأقليات العراقية و شارك في الانتخابات المحلية و النيابية و الذي عمل طوال سنين عديدة على ترسيخ هوية الشبك و الدفاع عنه و المطالبة بالحقوق و المساواة و استطاع أن يوصل اسم الشبك إلى المحافل الدولية[٣٢].

**الكـرد الفيليـون** أضـطر الفيليـون كغيـرهم مـن الأقليـات الاخـرى فـي مـدة حكـم البعـث إلـى تغيـر هـويتهم الأصـلية ، أو التخفـي وراء هويـة مفبركـة ، و ذلـك بتغيـر انسـابهم العشـائرية و اسـتبدالها بالقـاب عشـائرية عربيـة بعـد اضـطهادهم سياسـيا بسـبب انتمـائهم القـومي و المـذهبي . و بعـد كـل هـذا التغيـر لا زال الفيليـون يتعرضـون لتمييـز مركـب لأسـباب إثنيـة – قوميـة مـن جهـة و مذهبيـة دينيـة مـن جهـة أخـرى . فبوصـفهم أكـرادا كـانوا يشـكلون أقـوى اقليـة اثنيـة فـي الـبلاد ، لكـن بسـبب مـذهبهم وجـدوا أنفسـهم أقليـة وسـط المجتمـع الكـردي كمـا عـاملتهم الحكومـات العراقيـة المتعاقبـة فـي مسـألة الانتمـاء بصـورة مختلفـة عـن أكـراد كردسـتان الـذين عوملـوا بوصـفهم عـراقيين ، و عليـه لـم يهجـروا إلـى الخـارج ، بـل خضـعوا لتهجيـر تعريبـي محـدود ، و لـيس لتهجيـر إقصـائي، ولـم تسـقط عـنهم الجنسـية العراقيـة ، كمـا تعـرض لـذلك الفيليـون . و كشـيعة كـانوا ينتمـون فعـلا إلـى اقليـة مذهبيـة ، ولكـن فـي الواقـع تعاطـت الحكومـات الشـيعية المتعاقبـة منـذ ٢٠٠٣ ، مـع هـؤلاء وكـأنهم أقليـة علـى الصـعيد السياسـي والاجتمـاعي، فهـم مختلفـون عـن الاغلبيـة الشـيعية العربيـة علـى الصـعيد القـومي. فبـذلك إنهـا محنـة هويـة مركبـة ، فهـم كـرد و شـيعة ، و ليسـوا كـذلك فـي الوقـت نفسـه، وبالتـالي فـالفيليون تعرضـوا إلـى تمييـز مركـب يعـادل هـويتهم المركبـة ، تمييـز اجتمـاعي مـن اكـراد كردسـتان و مـن الاغلبيـة الشـيعية ، و تمييـز سياسـي مـن الحكومـات التـي عـاملتهم كأجانـب ( تبعيـة ايرانيـة ) . و ايضـا فـان الفيليـون لا يزالـون يواجهـون صـعوبات إداريـة فـي إنجـاز معـاملاتهم المسـقط عـنهم الجنسـية العراقيـة ، و كـذلك صـعوبات فـي تزويـدهم بالوثـائق الرسـمية المطلوبـة بشـروط تعجيزيـة ، لـذلك يطـالبون بتخفيـف وطـأة هـذه الصـعوبات، والغـاء نظـام شـهادة الجنسـية و الغـاء الاجـراءات الصـادرة عـن وزارة الداخليـة بشـأن مـنح الجنسـية للكـرد الفيليـين بشـروط معقـدة مثـل ، محـل الـولادة وأصـل الانتمـاء العشـائري و إفـادة ثلاثـة شـهود و صـورة القيـد للعـام ١٩٥٧[٣٣]. وايضـا فـإن مأسـاة الفيليـين تكمـن فـي المفارقـة بـين قـدم تـوطنهم فـي العـراق، وبـين عـدم كسـبهم لمواطنتـه فـي الحسـابات الرسـمية للدولـة فحتـى إذا قـدر لأحـدهم كسـب الجنسـية العراقيـة فيـدون فيهـا مـا يميـزه عـن المـواطنين الاخـرين و بشـكل مجحـف ، فمـثلا يـذكر أحـد الكتـاب الفيليـين انـه مولـود فـي بغـداد عـام ١٩٤٥ ، و لكـن كتـب فـي شـهادة جنسـيته أن تبعيتـه قبـل صـدور قـانون الجنسـية العراقيـة هـي التبعيـة الايرانيـة ، اي انـه كـان ايرانيـاً قبـل صـدور هـذا القـانون ، علمـا ان القـانون صـدر فـي ١٩٢١ و انـه ولـد بعده ب٢٤ عام فيا ترى كيف تكون للإنسان تبعية لأية دولة قبل أن يولد ؟[٣٤].

**الايزيديـــة** اعتـرف الدسـتور العراقـي بالايزيديـة كـدين و ذكـره فـي دسـتور ٢٠٠٥ضـمن الأقليـات الدينيـة ضـمن المـادة (٢/٢) ، و اقـر تمثـيلهم ضـمن ديـوان الاوقـاف المسـيحية و الاديـان الاخـرى ، و شـمولهم بنظـام الكوتـا فـي البرلمـان ، و تـم لأول مـرة تعـين وزيـر ايزيـدي لـوزارة المجتمـع المـدني[٣٥] . و عانـت الإيزيديـة بـدء مـن النظـام السـابق شـتى أنـواع التمييـز و التفرقـة العنصـرية و القمـع و الاضـطهاد و الإبـادة ، بسـبب انتمـائهم القـومي فـي كـونهم كـوردا ، و بسـبب انتمـائهم الـديني فـي كـونهم إيزيديـة . كمـا كـان النظـام يفـرض علـيهم التزامـات و واجبـات مـن دون أن يكـون لهـم حقـوق ، فقـد حُرمـوا مـن حقـوقهم القوميـة و الدينيـة و الثقافيـة و السياسـية . و كـذلك مـن الانتهاكـات التـي تعـرض لهـا الإيزيديـة و منهـا التهجيـر القسـري و تقييـد حريـة التعبيـر عـن الـدين والمعتقـد و تـدمير القـرى الإيزيديـة و سياسـة التعريـب و إضـافة إلـى حملات الانفال و الإبادة و مصادرة أملاكهم و حرمانهم من العمل و التعليم[٣٦].

امـا هويـة الايزيـديين فهـي لا تـزال محـل جـدل فكريـاً و سياسـياً و يشـير الباحـث فـي شـؤون الأقليـات العراقيـة سـعد سـلوم لخمـس تيـارات للهويـة الايزيديـة المعاصـرة وهـي : اولاً : تيـار الهويـة الكرديـة الـذي يـرى أن الايزيـديين هـم أكـراد أصـلا و ذلـك وفـق خطـاب كـردي رسـمي للسـيد مسـعود برزانـي رئـيس اقلـيم كردسـتان العـراق اكـد فيـه عـدم الرضـوخ لارادة أي احـد فـي فـرض أي هويـة علـى الايـزديين ، مشـدداً علـى انهـم اكـراد اصـلاً . ثانيـا : تيـار الهويـة العربيـة اذ يـرى اصـحاب هـذا التيـارات الايزيـديين عـرب أمويـون قـام بتأسيسـه الامير ( بايزيـد الامـوي ) و حاليـاً يسـعى أميـر الطائفـة المنـادي بعروبـة الايزيـديين ( انـور معاويـة ) إلـى الـدفاع عـن الهويـة العربيـة للطائفـة ، و يعتقـد اصـحاب هـذا التيـار انـه مـن الخطـأ الحكـم علـى هويـة الطائفـة الايزيديـة مـن خـلال اللغـة وحـدها ، بـل يتوجـب الأخـذ بنظـر الاعتبـار الشـروط الأخـرى ، وهـي التـاريخ وطبيعـة المكـان و كـذلك طبيعـة الميـراث و التقاليـد . ثالثـا : تيـار القوميـة الايزيديـة ، و هـم دعـاة الهويـة المسـتقلة و مـن ابـرز ممثلـي هـذا التيـار أمـين فرحـان جيجـو رئـيس حركـة الايزيديـة مـن اجـل الاصـلاح و التقـدم ، و يتمثـل هـذا التيـار بالـدعوة لتمثيـل سياسـي مسـتقل للأيزيـديين ، و الاعتـراف بهـم كقوميـة رابعـة فـي العـراق ، إلـى جانـب عـن العـرب و الاكـراد و التركمـان . رابعـا : تيـار خصوصـية ايزيديـة ( الهويـة الدينيـة قبـل الهويـة القوميـة ) يؤكـد هـذا التيـار علـى الحـد الادنـى مـن الهويـة المسـتقلة بالإشـارة إلـى ( خصوصـية يزيديـة ) فكـان توفيقـا بـين تيـار ينـادي بكرديـة الايزيـديين ، و تيـار ينـادي بهويـة مسـتقلة لهـم و يمثـل التيـار نزوعـا ليبراليـا وسـطيا ، اراد للايزيديـة الاسـتقرار علـى حـل وسـط . خامسـا : تيـار الهويـة المدنيـة ( دعـاة المواطنـة ) انسـاق

هذا التيار إلى العمل الميداني من اجل تحديث المجتمع الايزيدي و نشر الافكار الاصلاحية . فالهوية الكبرى برأي هذا التيار قومية كانت ام دينية ليست هي الامر المهم في عالم يعد فيه الفرد هو حامل الحقوق الاساسية ، فان الفيصل في اثبات هذه الهوية و تأكيدها ، هو توافر حرية الدين و المعتقد التي تجعل من الفرد مطمئنا لممارسة شعائر الدينية من دون خوف من الاخر[٣٧] .

و تأكيداً على ذلك يرى اصحاب التيار الرابع أن الهوية الايزيدية اصبحت تحمل هوية الديانة الايزيدية بحكم الوراثة كوسيلة للانتماء إلى المجموعة لاستمرارية الاشتراك في مزاولة العادات و التقاليد التي مضى على بعضها الدهر . و أما العقيدة فتوارثناها على ماهيتها لكن المفهوم الجديد هو أن عدم التدين لا يرادف عدم الايمان ، فالايزيدي اصبح ينتمي إلى اي حزب سياسي دون الرجوع إلى المراجعة الدينية ، فالانتماء السياسي هوية ثقافية و الثانية دينية ، لذا فان مجموعة كبيرة من ايزيدي المهجر هم ايزيديون تقليديون ( بالوراثة ) يؤمنون بمبادئ و اعراف الايزيدياتي أقل مما هم تربوا عليها[٣٨] .

و ضمن التيار الثالث يرى الايزيديون ان من حقهم أن يكون لديهم هوية قومية فالقومية الايزيدية تمتلك ارثا حضاريا و تراثا يتجددان و يعاصران كل واقع قائم و أن من حق الشعب الايزيدي ان يتفاعل مع هذه المداميك التاريخية التي تنضوي تحت لواء القومية الايزيدية و التي بدورها ستحرز الطبيعة الانسانية و الرفاهية و الموضوعية في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و الدينية و الثقافية للمجتمع الايزيدي[٣٩] .

و ضمن التيار الخامس يرى خليل الجندي أن الهوية هي تراكم هائل من القيم و العادات و المشاعر و العقائد الروحية عبر الأف السنين تنشأ مع الانسان الفرد منذ ولادته الى حين مماته ، فالهوية متحركة و ليست ثابتة و هي تتصل بالشعور اكثر من اتصالها باي شي اخر ، و يمكن للفرد أن يحمل أكثر من هوية في آن واحد ، فالايزيدية ليست بحاجة إلى البحث عن هوية قومية لها ، إنها على طول تاريخها التي تعرضت فيها إلى ابادات كالتي رأيناها في في آب / ٢٠١٤ ، لم تتعرض لها بسبب هويتها القومية بل بسبب هويتها الدينية العقائدية ، بدليل أن بعض ( أبطال و قادة ) جيوش حملات الابادة الايزيديين في القرن التاسع عشر و قبلها كانوا أمراء كورد ، و الذين أصدروا الفتاوي كانوا من مشايخ الكورد فضلا في احيان اخرى كان هؤلاء أدوات تنفيذية بيد أخوانهم في الدين من الترك و العرب و الفرس لابادة أتباع الديانات الاخرى من ايزيديين و مسيحيين ( كالأرمن و

الأشورين)[٤٠].وضمن ذات التوجه يرى ممثل الكوتا الايزيدية في مجلس النواب العراقي الشيخ الحجي كندور إلى أن الايزيديون في البرلمان العراقي يطالبون بحركة اصلاح و تقدم إلى الوحدة لان هذأ الشيء الوحيد الذي يؤكد على عراق موحد في مكوناته . و أكد على ضرورة ترك الهوية الفرعية و التركيز على الهوية الوطنية لأنها الهوية الاساس ، و قبل كل شيء نحن عراقيون . و يأمل إلى أن مستقبل الأقليات يتجه نحو الأفضل من خلال عمل مجلس النواب العراقي و من خلال عمل الكتل الوطنية التي تسعى إلى وحدة العراق ، رغم وجود المعارضة و وجود بعض الافكار لتقسيم العراق أو القيام بالاستفتاء. و يرفض كندور الحجي تسمية الأقليات بهذه التسمية و يعدها انتقاص إذ يفضل تسمية المكون و يقول " للأسف نحن في زمن كنا الاكثرية و لكن نتيجة ما تعرضنا له من ابادات ويقد عددها بـ(٧٤ ) ابادة " ، و يضيف " أن كلمة الأقلية في الايزيدية تعني ( ناقص) و يراها غير مناسبة مطلقاً " ، و أما ما يتعلق بالتمييز الذي تعرض له الايزيديين أكد الحجي كندور " أن هذا التمييز منتشر في كل دوائر الدولة و خاصة على اساس الهوية و أكد على ضرورة تدخل مجلس النواب في هذه القضية و العمل على وضع قانون يمنع التمييز فيما بين المكونات العراقية ، و أن يخصص عدد مقاعد اكثر لابناء الايزيديين لان عددهم ٢ فقط في حين أن الايزيديين يقدر عددهم ٧٥٠٠ ، و أكد بعدم وجود سفير يزيدي رغم أن لدى الايزيدية من النخبة و أصحاب الكفاءات .. فالعمل على تهميش دورهم في المجتمع غبن و اجحاف بحق المكون الايزيدي " [٤١].

بذلك فان الايزيديين تحت تقاطعات ( دينية – قومية – سياسية ) ، فهم و أن كانوا قوميا اكراد إلى انهم يمتلكون حراكا يمثل ( هوية مستقلة ) على أسس الديانة و التي تميزهم عن معظم الاكراد الذين يعتنقون الديانة الاسلامية .

**الصابئة المندائيين** على الرغم من تطرق الدستور العراقي الصادر بعد العام ٢٠٠٣ إلى ذكر حقوق الأقليات الدينية ، إلى أن هذا لم يكن يظهر إلى حيز التطبيق ، ففي المادة رقم (٥٠) من قانون انتخاب مجالس المحافظات و الاقضية و النواحي الصادر بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠٠٨ تم منح عدد من مقاعد مجلس المحافظة إلى الأقليات الدينية ، و لكن بعد ثلاثة اشهر من صدور القانون المذكور ليحرم الصابئة المندائيين من حق الترشيح العام في المحافظات الأخرى اسوة بالمسيحيين ، و حصر ترشيحهم في محافظة بغداد فقط بالرغم من وجودهم في ثلاث محافظات

( ذي قار ، ميسان ، البصرة )[٤٢] . فالتمثيل السياسي للمندائيين يواجه تحديات تتمثل بقلة العدد ، و عدم دخولهم بصفة رسمية في أي من التحالفات أو الاحزاب السياسية . لذلك لم يحصلوا على أي تمثيل في مجلس النواب في دورته الأولى ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ و جاء نظام الكوتا ليقدم حلا ، فحصلوا على مقعد واحد في كل مجلس من مجلس محافظة بغداد لدورته الثانية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ و مقعد في مجلس النواب لدورته الثانية ٢٠١٠ – ٢٠١٤[٤٣] .

و يضيف عضو مجلس المحافظة المندائي رعد جبار صالح أن " نظام الكوتا ما هو الا لسد فراغ أو شاغل قانوني ليس الا ، فما قيمة مقعد اعطيت للايزيديين أو المندائيين على سبيل المثال فيما بين ٣٥٠ مقعد في مجلس النواب ،( صوت بين ٣٥٠ صوت ) فهنا أصبحت الكوتا مجرد مقعد أو شكل . فالكوتا ليس لها تأثير في ظل وجود هذه المحاصصة و الاحزاب فقد اعطوها المقعد و لكن لم يعطوها مقومات النجاح "[٤٤].

**المسيحيون** في مجال الشأن القانوني و لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، وضع مجلس الحكم العراقي قانون سمي ب ( قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ) و جاء في المادة (٥٣) من القانون ، " يضمن هذا القانون الحقوق الادارية و الثقافية والسياسية للتركمان و الكلدواشوريين و المواطنين الاخرين كافة " و في هذه المادة أول اعتراف رسمي بالهوية الاثنية للمسيحيين العراقيين الذين اسماهم الدستور بشكل مركب الكلدو أشوريين ليؤكد أن الكلدان و الاشوريين و السريان ينتمون إلى أصل واحد[٤٥]. و كذلك فان للمسيحيين تمثيل في ديوان أوقاف المسيحيين و الايزيديين و الصابئة المندائيين ، كما أن مشاركتهم السياسية تصل إلى مستوى وزاري و المسيحيون يدخلون ضمن نظام الكوتا الذي منحهم مقاعد ضمن البرلمان الاتحادي . و من رؤساء طوائفهم مار لويس روفائيل بطريركا للكلدان أما الاشوريين فتمثلهم الحركة الديمقراطية الاشورية ( زوعا ) التي يراسها يونادم كنا أما الارثذوكس فيمثلهم المطران عمانوئيل دباغيان[٤٦] . إضافة إلى أن بالرغم من تنوع أو تعدد الوجود المسيحي في العراق إلى أن هنالك جدل و نزاع حول الهوية المسيحية ، وذلك ناتج عن تقديم الهوية للمسيحيون من خلال اطلاق تسمية " الكلدو اشوري السرياني " على المسيحيين و على اختلافاتهم الاثنية و المذهبية[٤٧]. و بذلك شكل مسيحيو العراق بمختلف طوائفهم أو فرقهم منذ القدم و حتى الآن مكونا أساسيا من مكونات الشعب العراقي و هم من سكان العراق القدامى ، و كانوا في العهد العثماني ، يعملون بالزراعة و تربية الماشية و الحياكة و النسيج ، و لا سيما

في المناطق الشمالية ، كذلك مارسوا أعمال الحدادة و النجارة و الصياغة ، و تقلدوا وظائف الترجمة لدى القنصليات الأجنبية في العراق(٤٨).

و يوضح مدير منظمة لأرساً بسام العلوجي الذي هو من الأقلية المسيحية يقول " أنا كمسيحي ، على الرغم من أن هنالك اعتراف كامل في ديانتي بالدستور العراقي، لكن لم احصل على حقوقي كاملة أو بالأحرى لم تطبق القوانين بالشكل العادل ومثال ذلك ما تعرض له المسيحيون من تهجير نتيجة الظروف التي مروا فيها، و لم تنفذ اي خطط لعودتهم . و هذا ما دفع الكثير من ابناء المسيحيين إلى القول (أن هذا البلد لا يحميني و لا يوفر لي حقوقي كاملة فلماذا اعيش فيه) . و يذكر ايضاً إلى أن الاقلية المسيحية رغم كل ما تعاني فهي افضل من الأقليات الاخرى التي غير معترف بها في الدستور العراقي و لا في البطاقة الوطنية ، مثال ذلك (الزرادشتية، البهائية) حيث لا يشعرون بوجودهم و لا بالحماية و يؤكد إلى أن مسالة رؤيتهم للهوية الوطنية هي متعلقة بالحقوق و الاعتراف بالوجود . فمتى ما وفر لي بلدي حقوقي كاملة ، متى ما احسست باني مواطن من الدرجة الأولى وليس مواطن من الدرجة الثانية أو الخامسة ، في ذلك الحين ارى أن بلدي و هويتي احسن بلد و هوية "(٤٩).

**البهائيين** في العراق كان البهائيون منذ تأسيس الدولة العراقية جزء من البنية الدينية للمعتقدات المعترف بها رسميا ، فالدليل الرسمي الصادر من وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٦ يذكرهم كاحد المكونات الاجتماعية في العراق فضلا عن ممثلي الديانات الآخرى . و لكن في عام ١٩٦٣ حددت حرية الدين و المعتقد فتم الغاء العقود المسجلة باسم البهائية ، و اصدرت بعدها في نيسان ١٩٦٥ امراً بغلق المحافل البهائية ، و وضع اليد على ممتلكاتهم في جميع انحاء العراق استناداً إلى قانون السلامة الوطنية رقم ( ٤) لسنة ١٩٦٥(٥٠). كما ينظر الكثير من المسلمين إلى البهائيين على انهم من المرتدِ . و كان يخطر عليهم الجهر بعقيدتهم في النظام السابق و بموجب القانون ١٠٥ لعام ١٩٧٠ ، هذا القانون لم يتم الغاؤه ، حتى الان فالعديد من البهائيين الذين ولدوا في السنوات ال ٣٠ الماضية لا يملكون وثائق المواطنة بهويتهم الحقيقية (٥١) .

و بعد عام ٢٠٠٣ و تغيير نظام الحكم لم يصدر اي قرار من الحكومة لغرض اعطاء حقوق البهائية و حمايتهم و ذلك على الرغم من نص الدستور العراقي في المادة رقم (٤١) التي تنص على أن العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم

الشخصية ، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم و ينظم ذلك بقانون[٥٢] .

اما في الجانب السياسي تحرم البهائية الاشتغال بالسياسة ، و تحث اتباعها على ان يكونوا موالين لحكوماتهم و تنهاهم عن التدخل بالأمور السياسية و الانتماء للأحزاب و ان بهاء الله كتب في ذلك عدة نصوص بهذا الجانب منها ما جاء في كتاب الأقدس " ليس لاحد ان يعترض على الذين يحكمون على العباد دعوا لهم ما عندهم و توجهوا إلى القلوب "[٥٣].

اضافة إلى ذلك فإن ابرز التحديات التي تواجه البهائيين العراقيين حاليا هي انهم لا يزالون محظورين رسميا كديانة ، و غير مسموح لهم بإدراج ديانتهم في الهوية . و ذلك يؤثر بشكل كبير على شعورهم بالانتماء و الولاء إلى هوية وطنية. إضافة إلى التهميش و الانقراض الذي يعاني منه البهائيين يجعلهم يعيشون في حدود سجن المجتمع بأكمله محرومين من اعلان هويتهم.

**الكاكائية** ليس للكاكائيين تمثيل سياسي على نحو مستقل ، إذ انهم لم ينضموا تحت قائمة انتخابية موحدة للدخول في الانتخابات ، و لا وجود لتمثيل لهم خارج اطار الاحزاب الكردية ، و ظهرت في الآونة الاخيرة مطالب لذكرهم في الدستور الاتحادي و دستور كردستان اسوة ببقية الأقليات ، فضلاً عن المطالب بضمهم إلى كوتا الأقليات[٥٤].

**الزرادشتية** فالزرادشتية غير معترف بها في الدستور العراقي لكن كان الاعتراف بالديانة الزرادشتية كأحد المعتقدات الدينية في اقليم كردستان في قانون حماية المكونات في اقليم كردستان لعام ٢٠١٥ ، هو ما شجع الزرادشتين على أن يبدأو بشكل رسمي و يعودوا إلى السليمانية لافتتاح مقر يمثل الزرادشتين بعد غياب طوال القرون الماضية[٥٥] .

**اليهود** في عام ١٩٢١نصب البريطانيون فيصل الأول ملكا على العراق و كان مهتم بتشكيل هوية جديدة مدنية و وطنية و تمتع **اليهود** بعلاقات طيبة مع المملكة و إذا ضمن دستور ١٩٢٥ المساواة بين الجميع أمام القانون و احترام حرية الدين و حق الأقليات في إدارة مدارسهم بلغتهم الخاصة[٥٦]. أما الان و بموجب الدستور الحالي لا يحق لليهود الذين هاجروا العراق استعادة الجنسية العراقية أو المطالبة بأملاكهم . رغم أن ما يربط اليهود بالعراق أكثر من أرض ميعاد أو جنة موعودة ، و ما حصل من تهجير كان اقتلاعا من الجذور تحقق بفعل قوانين و ممارسات لم تكن دولة إسرائيل بعيدة عنها ، تكللت بما عرف بالفرهود و إسقاط

الجنسية . و بهجرتهم تضرر العراق و تضرروا هم روحيا و اجتماعيا ، فتحولوا إلى كتل من الحنين المؤذي ، يعيشون على الماضي و ذكرياته[٥٧].

**الشيخية** تعتبر الاقلية المذهبية الشيعية ( الشيخية ) والتي تستقر في محافظة البصرة انهم يختلفون عن معظم شيعة العراق في كونهم لا يعترفون بالسلسلة الكاملة للأمة الاثني عشرية . و يتجنب الشيخية أي دور سياسي اذ يقبلون بشرعية السلطة الدنيوية[٥٨]. و لكن نتيجة ما تعرض له الشيخية من تهديدات و لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ بدأت تظهر مطالبات من قبل ممثلي عن الشيخية بأهمية المشاركة في الانتخابات لضمان وجودهم و دورهم في المجتمع ، اذ أن الدستور الحالي لم يقر بوجودهم كأقلية مذهبية في العراق كما أن القوانين لم تقر لهم بكوتا في المؤسسات.

**الغجر** تتمثل مشكلة الهوية عند الغجر بعدّهم أجانب في الجنسية و ذلك منذ عام ١٩٥٩ ، و حينما سجل في مديرية النفوس العامة ١٬٦٣٩٠في تاريخ ٢٩/ ٧ / ١٩٥٩ ( أن الغجر الكاولية ) جماعة لا تملك جنسية معينة ، و بذلك تعد من الاجانب و لا يجوز تسجيلها في سجلات الاحوال المدنية و منحها دفاتر النفوس الا بعد استحصالها شهادة الجنسية العراقية أو شهادة التجنيس . و بعدها أصدرت وزارة الداخلية تعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ حول استثناء الغجر من أحكام قانون إقامة الاجانب رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١ ، و هي

١-يستثني الغجر المقيمون في الجمهورية العراقية ، أو الذين اعتادوا على دخول الاراضي العراقية من أحكام قانون الأجانب رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١م .

٢-لا يشمل هذا الاعفاء الغجر الذين لم يعتادوا السكن في العراق أو الانتقال اليه.

بعدئذ تشكلت لجنة من مديرية الجنسية و السفر و ممثل مديرية النفوس العامة ، و درست مشاكل الغجر و اقرت جواز حصول الغجري المستوطن في العراق الجنسية العراقية و في أحكام قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ .لكن تم أعقاب ذلك بصدور تعميم من مديرية الاحوال المدنية العامة إلى كافة مديريات الاحوال المدنية في العراق عام ١٩٧٤ ، و تؤكد فيه تجميد القيود المسجلين من الغجر ما لم يقدموا شهادة الجنسية و يعاملون في البلاد معاملة الاجانب[٥٩]. و في ضوء ما تقدم ، يلاحظ من القرارات التي ذكرت حول عدم منح الجنسية العراقية للغجر صفة رسمية أو عدم اعطاء حقوقهم و تعقيد مشاكلهم ، و كان من الافضل الاعتراف بهم رسميا بمنحهم الجنسية العراقية اسوة بالعراقيين الاخرين في الحقوق و الواجبات الامر الذي يساعد على تجانسهم في المجتمع و استثمار طاقاتهم البشرية بصورة

موجهة ، و ذلك لان حرمانهم من حق المواطنة ترتب عليه حرمانهم من الحقوق و اعفاؤهم من الواجبات ، و اصبحواً يظهرون كجماعة منعزلة تعاني من مشاكل عدة اهمها مشكلة السكن و الملكية و العمل و الوظيفة و عدم التعليم ، و كذلك التمييز الاجتماعي التي تتمثل بالنظرة الاجتماعية أو الوصم الاجتماعي و عدم الاحترام للغجر نظراً لأعمالهم الوضيعة ( كالرقص و البغاء ) بنظر المجتمع و ممارستهم انماط من السلوك الشاذ.

وايضا يذكر محمد غازي الاخرس في مقال له إلى أن الغجر تعرضوا للكثير من الظلم، ولاسيما غجر ديالى و الذي يبلغ عددهم ٦٠٠ شخص، فهؤلاء ما زالوا يعيشون في مخيمات و بدون أي خدمات لا مدارس ، لا تصريف صحي و لا شوارع مبلطة ، و لا أي شيء يذكرهم أنهم عراقيون مثل باقي الجماعات ، إضافة إلى انهم يتعرضون لاحتقار مريع رغم أن لهم حقوقا حسب الدستور ، و مثال على ذلك أن الدوائر المختصة تعرقل اعطاءهم البطاقات الوطنية و لا تعترف بمآسيهم التي هي مآس عراقية[٦٠] .

**العراقيون من اصول افريقية** تم في منتصف القرن العشرين منح السود الجنسية العراقية ، كمواطنين عراقيين بالولادة و بالقاب العشائر التي يعملون فيها ومن هنا انطلق السود في مسيرتهم نحو الحرية . و لا يتوفر سجلات بشأن تعدادهم حتى الأن ، و لعدم ادراج اللون أو الاصل العرقي ضمن البيانات الخاصة بالتعداد السكاني[٦١] . كذلك فان السود ليس لديهم اي تمثيل سياسي رغم انهم على انتماء و ارتباط بهذه البلاد ولكن فيما بعد عام ٢٠٠٧ ولادت أول حركة تمثلهم هي (حركة العراقيين الحرة) بوصفها حركة سياسية معبرة عن تطلعات السود ، و المدافعة عن قضاياهم ، و الساعية لإعادة إحياء هويتهم . فتتمحور مطالب السود اليوم في انهاء التمييز الاجتماعي ضدهم و أن يتاح لهم التمثيل ضمن نظام الكوتا أسوة بغيرهم من الأقليات ، سواء على صعيد البرلمان الوطني أو على صعيد الحكومات المحلية ، لكي يكون لهم صوت مسموع يعبر عن مطالبهم و آمالهم[٦٢].

**القوقاز** تحت تسميات متعددة منها " **الشركس و الداغستان و الشيشان** " أو قبائل القوقاز العراقية ، تحاول هذه الأقليات الانخراط في المجتمع العراقي تحت تسمية واحدة و هي "الشركس " ، لكونهم يعتبرون ابناء عمومة و من أصل واحد و يحملون هوية شعوب الشمال القفقاسي . و كما تجمعهم ذاكرة تهجير قسري قامت به روسيا القيصرية ( من ١٨٥٩ م و لغاية ١٨٦٤ م ) فنزحوا على اثر ذلك إلى تركيا العثمانية و من ثم إلى العراق و الاردن و سوريا . و استوطنوا في العراق

بشكل رئيس في كركوك وبغداد و ديالى . أما اليوم و بعد الظروف و المخاطر التي تعرض لها التنوع الديني القومي في العراق على يد داعش بدأت ظهور اصوات ممثلي " الشركس و الداغستان و الشيشان " تعلو للمطالبة باعتراف رسمي بهم . و يشير أحمد كتاو ممثل الاقلية الشركسية في العراق ، إلى عدم وجود اعتراف قانوني أو دستوري بهم ، على الرغم من انهم يشكلون جزء من فسيفساء المجتمع العراقي و سبق و أن تفانوا في خدمة الوطن حالهم حال جميع المكونات الاخرى . و ذكر ايضا أن على مر الحكومات المتعاقبة التي اعترفت في نطاق الهوية الاحوال المدنية التي تشير منذ تأسيس الدولة العراقية إلى القومية و الدين بالقوميات التي تقطن العراق ، لم تعترف بالأقلية القوقازية ، حيث كانت أما تترك من دون إشارة بالنسبة إلى القوقازيين أو يكتب فيها عربي أو تركماني أو كردي[٦٣].

**الجانب الميداني**

**منهجية الدراسة**

إن طبيعة الموضوع الذي تتناول هذه الدراسة ، تدعونا إلى اختيار (المسح الاجتماعي) منهجا رئيسا فيها . كما تم اعتماد أداة استمارة الاستبيان لاجل هذا الغرض. كما تم اختيار عينة الدراسة عن طريق اتباع العينة العمدية (القصدية) وبطريقة عينة كرة الثلج في توزيع الاستمارات على افراد الأقليات العراقية المعنية بالدراسة وهم الأقليات القومية ( التركمان، الشبك، الكرد الفيليون ) في كل من محافظة ( بغداد، نينوى، اربيل، كركوك) والأقليات الدينية (المسيحيون، الصابئة، الايزيديون ) في كل من محافظة ( بغداد، البصرة، العمارة، الناصرية).

ويحدد سبب اختيار العينة بالطريقة العمدية إلى عدم توفر النسب الاحصائية للجماعات وفقاً للمحافظات لا سيما بعد تحركها جغرافياً بفعل النزوح بعد عام ٢٠١٤ ، لان العينة لم تكن تتواجد و بشكل عشوائي في المحافظات العراقية المختلفة .

**نتائج الدراسة**

**-العمر :**

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى الفئات العمرية لوحدات عينة الدراسة ، إذ توزعت الفئات العمرية لعينة الدراسة الحالية على ( سبع ) فئات عمرية ، بدءاً بالفئة العمرية ( ١٨ – ٢٧ ) سنة ، و انتهاءً بالفئة العمرية ( ٧٨ – ٨٨ ) . جاء الفارق بين فئة و أخرى ( طول الفئة ) بواقع عشر سنوات ، في حين مثل عرض الفئة تسع سنوات ، و ما موضح في الجدول (١) .

**جدول رقم (١) يوضح الفئات العمرية لوحدات عينة الدراسة**

| المكون / الفئات العمرية | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| ١٨ – ٢٧ | | ١٣ | ١٥ | ٦ | ٦ | ١٥ | ١١ | ٦٦ | %٢٢ |
| ٢٨ – ٣٧ | | ١٠ | ١٦ | ١٠ | ١١ | ١٩ | ١١ | ٧٧ | %٢٥,٦ |
| ٣٨ – ٤٧ | | ٨ | ٧ | ١٨ | ٧ | ٩ | ١٢ | ٦١ | %٢٠,٣ |
| ٤٨ – ٥٧ | | ٥ | ٨ | ١١ | ١٤ | ٦ | ١١ | ٥٥ | %١٨,٣ |
| ٥٨ – ٦٧ | | ١٠ | ٤ | ٣ | ١١ | ١ | ٤ | ٣٣ | %١١ |
| ٦٨ – ٧٧ | | ٣ | ٠ | ٢ | ١ | ٠ | ١ | ٧ | %٢,٣ |
| ٧٨ – ٨٨ | | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | %٠,٣ |
| المجموع | التكرار | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٠٠ | |
| | النسبة | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | | %١٠٠ |

**جدول رقم (٢) يوضح المستوى التعليمي لوحدات عينة الدراسة**

| المكون / المستوى التعليمي | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| امي | | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٠ | ١ | ٥ | %١,٦ |
| يقرأ و يكتب – ابتدائية | | ١ | ١٢ | ٦ | ٣ | ١ | ٧ | ٣٠ | %١٠ |
| متوسطة – اعدادية | | ٧ | ٩ | ١٢ | ١٨ | ١٦ | ١٩ | ٨١ | %٢٧ |
| دبلوم – بكالوريوس | | ٣١ | ٢٤ | ٢٩ | ٢٨ | ٣٢ | ٢٣ | ١٦٧ | %٥٥,٦ |
| دراسات عليا ماجستير – دكتوراه | | ١٠ | ٥ | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ١٧ | %٥,٦ |
| المجموع | التكرار | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٠٠ | |
| | النسبة | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | | %١٠٠ |

**-المستوى التعليمي :**

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى المستوى التعليمي لوحدات عينة الدراسة . و كما موضح في الجدول اعلاه أن مجموع المبحوثين الحاصلين على شهادتي الدبلوم أو البكالوريوس في المرتبة الأولى بواقع (١٦٧) مبحوثاً و بنسبة (٥٥,٦%) من مجموع وحدات العينة المدروسة ، جاء أصحاب شهادتي المتوسطة و الإعدادية في المرتبة الثانية بواقع (٨١) مبحوثاً و بنسبة (٢٧%) من مجموع وحدات العينة المدروسة ، أما أصحاب شهادة الابتدائية و الذين يقرأون و يكتبون فقد شكلواً (٣٠) مبحوثاً و بنسبة (١٠%) من مجموع وحدات العينة المدروسة ، ليأتوا في المرتبة الثالثة ضمن الجدول المذكور آنفا . أما اصحاب الشهادات العليا ( ماجستير ، دكتوراه ) فنالوا المرتبة الرابعة ضمن تصنيف المستوى العلمي لمجموعة وحدات العينة المدروسة بواقع ( ١٧) مبحوثاً و بنسبة (٥,٦%) من المبحوثين . في حين كان الأميون العدد الأقل ضمن مجموع وحدات العينة المدروسة بنحو (٥) مبحوثاً و بنسبة (١,٦%) من المبحوثين ضمن مجموع وحدات العينة المدروسة .

**التعريف بالهوية:**

من أجل التعرف على توجهات المبحوثين لهويتهم المفضلة ، تضمنت استمارة الاستبيان سؤالاً بهذاً الخصوص ، في حين تـرُك المستجيبون ليختاروا خيارين من حقولها ، بعد تصنيف إجابتهم ل ( أولوية أولى ) و ( أولوية ثانية ) .

تبين بيانات الجدول رقم (٣) إلى نتائج إجابات المبحوثين لأولويتهم الأولى أن (١٥٠) مبحوثاً مثلواً نسبة (٥٠%) من مجموع وحدات العينة يعتبرون عراقي هي الهوية الأولى التي يشعرون من خلالها بولائهم و انتمائهم إلى وطنهم و إلى وجودهم بأنهم احد المكونات الأصيلة في المجتمع التي لها حقوق و عليها واجبات تجاه هذا البلد . و فضلواً بذلك الهوية المشتركة ( العراقية ) التي تربطهم بباقي مكونات المجتمع ، و ذلك دليل على اعتزازهم بتنوع مجتمعهم و وحدته أي على (المواطنة الحاضنة للتنوع ) .

**جدول رقم (٣) يوضح الأولوية الأولى للهوية التي تُشعر المبحوث بالراحة و بحسب المكونات الاجتماعية**

| المكون / خيارات الهوية | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| مدينتي / محافظتي | | ١٥ | ٩ | ١٢ | ١٣ | ١١ | ١٥ | ٧٥ | %٢٥ |
| عشيرتي / قبيلتي | | ٢ | ٢ | ٨ | ١ | ٠ | ٠ | ١٣ | %٤,٣ |
| قوميتي ( تركماني ، شبكي ، كردي فيلي) | | ١٠ | ١٠ | ٧ | ٢ | ٠ | ٢ | ٣١ | %١٠,٣ |
| ديني ( مسيحي ، صابئي مندائي ، إيزيدي ) | | ٠ | ١ | ٠ | ٢ | ٢ | ١٠ | ١٥ | %٥ |
| تحصيلي الدراسي / خبراتي العلمية | | ٢ | ١ | ٠ | ١ | ١ | ٤ | ٩ | %٣ |
| وظيفتي / مهنتي | | ١ | ٠ | ١ | ٢ | ٠ | ٣ | ٧ | %٢,٣ |
| عراقي | | ٢٠ | ٢٧ | ٢٢ | ٢٩ | ٣٦ | ١٦ | ١٥٠ | %٥٠ |
| أخرى | | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| المجموع | التكرار | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٠٠ | |
| | النسبة | %١ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | | %١٠٠ |

**جدول رقم (٤) يوضح مدى مشاركة المبحوثين في النشاطات و التجمعات مع الأغلبية**

| المكون / الخيارات | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| نعم | | ٢٧ | ٣٢ | ٣٢ | ٢٨ | ٣١ | ٢٦ | ١٧٦ | %٥٨,٧ |
| لا | | ٢ | ٥ | ٧ | ٤ | ١٣ | ٥ | ٣٦ | %١٢ |
| احياناً | | ٢١ | ١٣ | ١١ | ١٨ | ٦ | ١٩ | ٨٨ | %٢٩,٣ |
| المجموع | التكرار | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٠٠ | |
| | النسبة | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | | %١٠٠ |

**جدول رقم (٥) يوضح مدى شعور المبحوثين بالغربة**

| المكون / الخيارات | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| نعم | | ٩ | ٣ | ٧ | ٩ | ١٤ | ٢١ | ٦٣ | %٢١ |
| لا | | ٢٦ | ٣٠ | ٣٣ | ١٧ | ٢٧ | ١٢ | ١٤٥ | %٤٨,٣ |
| احياناً | | ١٥ | ١٧ | ١٠ | ٢٤ | ٩ | ١٧ | ٩٢ | %٣٠,٧ |
| المجموع | التكرار | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٠٠ | |
| | النسبة | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | | %١٠٠ |

**جدول رقم (٦) يوضح مدى شعور المبحوثين بالفخر**

| المكون / الخيارات | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| نعم | | ٣٧ | ٣٤ | ٣٨ | ٣٧ | ٤١ | ٣٧ | ٢٢٤ | %٧٤,٧ |
| لا | | ٢ | ٢ | ٤ | ٤ | ٥ | ٤ | ٢١ | %٧,٠ |
| احياناً | | ١١ | ١٤ | ٨ | ٩ | ٤ | ٩ | ٥٥ | %١٨,٣ |
| المجموع | التكرار | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٣٠٠ | |
| | النسبة | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | %١٦,٧ | | %١٠٠ |

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى أن عدد المبحوثين الذين اجابوا ( بنعم ) أي انهم يشاركون في النشاطات و التجمعات التي يوجد فيها افراد من الأغلبية و هم في المرتبة الأولى بواقع (١٧٦) مبحوثاً و بنسبة (٥٨,٧%) . و تليها الذين أجابوا ب احياناً نشارك في النشاطات و التجمعات التي يوجد فيها أفراد من الأغلبية و هم في المرتبة الثانية بواقع (٨٨) مبحوثاً و بنسبة (٢٩,٣%) . أما الذين أجابوا ب لا نشارك فقد شكلوا المرتبة الثالثة و بواقع (٣٦) مبحوثاً و بنسبة (١٢%) .

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن الذين لا يشعرون بالغربة جاءوا بالمرتبة الأولى و بواقع (١٤٥) مبحوثاً و بنسبة (٤٨%) . أما الذين احياناً يشعرون بالغربة شكلوا المرتبة الثانية و بواقع (٩٢) مبحوثاً و بنسبة (٣١%) . أما المرتبة الثالثة فكانت للذين يشعرون بالغربة و بواقع (٦٣) مبحوثاً و بنسبة (٢١%) .

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى ان عدد المبحوثين الذين يشعرون بالفخر كونهم عراقيون جاءوا في المرتبة الأولى بواقع ( ٢٢٤) مبحوثاً و بنسبة ( ٧٤,٧%) . أما الذين يشعرون احياناً بالفخر كونهم عراقيون جاءوا في المرتبة الثانية بواقع (٥٥) مبحوثاً و بنسبة (١٨,٣%) . و في المرتبة الثالثة جاءوا الذين لا يشعرون بالفخر كونهم عراقيون بواقع (٢١) مبحوثاً وبنسبة (٧%) .

**التوصيات :**

- على وزارة التربية الحث على تحديث المناهج بما يناسب المجتمع التعددي و التركيز على انشاء مادة ( تاريخ الأديان ) التي يعرض فيها أصول و عقيدة كل المكونات الموجودة في المجتمع العراقي . مما يتيح ذلك للطالب التعرف على مكونات مجتمعه المتعددة و يسهل عليه قبول الآخر و احترامه بعيداً عن الافكار و المعلومات المغلوطة .
- على وزارة الثقافة مسؤولية كبيرة في نشر و ترجمة الدراسات و المؤلفات التي تؤسس لمجتمع متنوع متسامح .
- على الأعلام العراقي مسؤولية في نشر أهمية التنوع و الحفاظ عليه عن طريق الدعاية و المسلسلات و كل الأساليب الإعلامية الممكنة .
- الحث على إزالة التعريف بالدين أو القومية من الأوراق الرسمية و الاكتفاء بـ (عراقي ) لتعريف أو لتميز هوية الشخص . إضافة إلى معلومات العمر و الاسم و الجنس .

**المصادر :**


١- أحمد غالب الشلاه، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية ، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص٤٠.

٢- لوي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية ، ط١، المركز القومي للمعلومات والدراسات، بغداد، العراق،٢٠٠٨، ص٦١ ص٦٢.

٣- تقي ازادا آرمكي ، العولمة وأثرها على الهوية والثقافة الإيرانية ، ط١، ترجمة: علي طاهر الحمود ، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص٢٠١ ص٢٠٢.

٤- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي-فرنسي – عربي ، مصدر سابق ، ص٢٧٠.

٥- المصدر نفسة ، ص٢٧٠.

6- francesco capotorti، study on the Right of person belonging to ethnic، Re- ligious and Linguistic Minorities، Unitied Nations، New yoek، 1979، p96.

٧- سعد سلوم، ما بعد داعش أقليات العراق في مفترق الطرق، ط١ ، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ١٩.

٨- حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج و التنوع ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٠، ص١٩ ص٢٠ .

٩- المصدر نفسة ، ص ٢٠ ص ٢١ .

١٠- جون ستيوارت مل ، الحكومات البرلمانية ، ط١، ترجمة : إميل الغوري ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص٢٥ .

١١- ويل كيميلكا ، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، ط١، ج٢ ، الترجمة : إمام عبد الفتاح إمام ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠١١ ، ص ٤٨ .

١٢- ويل كيميلكا ، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، ط١، ج١ ، الترجمة : إمام عبد الفتاح إمام ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠١١ ، ص ٦٢ .

١٣-الحاج دواق ( تحرير) ، التعددية الدينية و منطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة ، ط١، مؤمنون بلا حدود للدراسات و الابحاث ، الرباط ، المغرب ، ٢٠١٥ ، ص ٧ .

١٤-حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج و التنوع ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ – ص٣٠٩ .

١٥- دومينيك شنابر، وكريستيان باشولية، ما المواطنة؟ ، ط١، الترجمة: سونيا محمود نجا ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٢٨٥.

١٦- ويل كيميلكا ، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، مصدر سابق ، ص ١٠٨- ص ١١٩ .

١٧- باتريك سافيدان ، الدولة و التعدد الثقافي ، ط١، الترجمة : المصطفى حسوني ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠١١، ص ١٨ ص١٩ .

١٨- علي راتانسي ، التعددية الثقافية ، ط١، الترجمة : لبنى عماد تركي ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٣ ، ص ١١٥ .

١٩- جورج مغامس ( تحرير) ، حوار الثقافات و الاديان من الحوار العقائدي إلى ثقافة الحوار و الانفتاح ، ط١ ، وقائع المؤتمر المنعقد في جامعة سيدة اللويزة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٣.

٢٠- باتريك سافيدان ، الدولة و التعدد الثقافي ، مصدر سابق ، ص١٦ .

٢١- و يل كيميلكا ، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، مصدر سابق ،ص ١٠٠ ص١٠١ .

٢٢- المصدر نفسه، ص١٠٤ .

٢٣- عباس الحلبي ، الحوار بين الاديان الحالة العربية و النموذج اللبناني ، ط١ ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ ص١٢ .
٢٤- مقابلة مسجلة اجريت مع عضو لجنة العلاقات الاسلامية المسيحية في المجلس البابوي الأب أمير ججي الدومنيكي بتاريخ ٢٥ /٤ / ٢٠١٨ في مؤسسة مسارات للتنمية الثقافي و الاعلامية في بغداد .
٢٥- المادة (١٤) من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ .
٢٦- المادة (١٦) من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ .
٢٧- المادة (٤١) من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ .
٢٨- المادة (٤٩) من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ .
٢٩- المادة (٢) من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ .
٣٠- حسين جلوب الساعدي ، الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية ، ط١ ، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية ، ميسان ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ٥٠ – ص ٨٥ .
٣١- حسين جلوب الساعدي ، الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣ – ص ٢٥٤ .
٣٢- صالح شبيب محمد الدليمي ، الشبك في العراق دراسة انثروبولوجية ، ط١، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٠ .
٣٣- سعد سلوم ( تحرير) ، الأقليات في العراق ( الذاكرة ، الهوية ، التحديات ) ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ – ص ١٦١ .
٣٤- سليم مطر ، جدل الهويات ( عرب .. اكراد ... تركمان .. سريان ... يزيدية صراع الانتماءات في العراق و الشرق الاوسط ) ، مصدر سابق ، ص ٢٩٧ ص ٢٩٨ .
٣٥- سعد سلوم ، الوحدة في التنوع ، مصدر سابق ، ص١٤٠ .
٣٦- حسين جلوب الساعدي ، الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية ، مصدر سابق ، ص ٢٦٦ – ص ٢٧٣ .
٣٧- سعد سلوم ، الايزيديون في العراق ، ط١، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ٥٩ – ص ٦٩.
٣٨- ممو فرحان عثمان ، دراسات و مباحث في فلسفة و ماهية الديانة الايزيدية ، مراجعة : عبد الفتاح علي البوتاني ، ط١، جامعة دهوك ، فوكولتي العلوم الانسانية ، سكول الآداب ، مركز الابحاث العلمية و الدراسات الكوردية ، مطبعة جامعة دهوك ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٥ ص ٢١٦ .
٣٩- أمين فرحان جيجو ، القومية الايزيدية ( جذورها ، مقوماتها ، معانتها ) ، ط١، شركة الطيف للطباعة المحدودة ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٩ .
٤٠- مصدر سابق ذكره .
٤١- مقابلة مسجلة اجريت مع ممثل الكوتا الايزيديين و عضو مجلس النواب العراقي الشيخ حجي كندور بتاريخ ٢٠١٧/٨/٣٠ في بغداد .
٤٢- سعد سلوم ( تحرير ) ، السياسات و الاثنيات في العراق منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن ، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤١ .
٤٣- سعد سلوم ، الوحدة في التنوع ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .
٤٤- مقابلة مسجلة اجريت مع عضو مجلس المحافظة رعد جبار صالح بتاريخ ١٩ /٩/ ٢٠١٧ في مجلس محافظة بغداد .
٤٥- سعد سلوم ، المسيحيون في العراق التاريخ الشامل و التحديات الراهنة ، ط١، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٤ ، ص ٣١٧ ص ٣١٨ .
٤٦- المصدر نفسة ، ص ٢٢ ص ٢٣ .
٤٧- عبد الحسين شعبان ، المسيحيون و الربيع العربي في إشكاليات الديمقراطية و التنوع الثقافي في العالم العربي ، ط١، دار اراس للطباعة و النشر ، اربيل ، اقليم كردستان العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٩١ .

٤٨- سعد سلوم ، المسيحيون في العراق التاريخ الشامل و التحديات الراهنة ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠ .
٤٩- مقابلة مسجلة اجريت مع مدير منظمة لارساً بسام العلوجي بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٠ في بغداد.
٥٠- دوغلاس مارتن ، و وليام هاتشر ، الدين البهائي بحث و دراسة ، ط١، الترجمة : عبد الحسين فكري ، دار البديع للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٥ .
٥١- بريتي تانيجا ، الأقليات في العراق المشاركة في الحياة العامة ، ط١، مجلس الأقليات العراقية ، المملكة المتحدة ، العدد ٥٤ ، ٢٠١١، ص٨ .
٥٢- صباح صادق جعفر الانباري ، دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ ملاحق به قرار الاصلاح السياسي للمرحلة القادمة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨ ، مجموعة القوانين العراقية ، ط١، المكتبة القانونية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥ .
٥٣- محمد عبد علي شفي فهد السراجي ، البهائيون في العراق : دراسة اجتماعية ميدانية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٨ ص ١٥٩ .
٥٤- سعد سلوم ، ما بعد داعش أقليات العراق في مفترق الطرق ، مصدر سابق ، ص ٢٧.
٥٥- سعد سلوم ، حرية المعتقد للأقليات في العراق الايزيديون ، المندائيون ، المسيحيون ، الكاكائيون ، الزرادشتيون ، البهائيون ، اليهود ، ط١، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص ٩١ .
٥٦- نسيم رجوان ، أخر اليهود في بغداد ذكريات وطن مفقود ، ط١، ترجمة : رمضان مهلهل سدخان ، دار الرافدين ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦ ، ص١٦ .
٥٧ - رشيد الخيون ، الأديان و المذاهب بالعراق ، ط١، منشورات روح الامين ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٤.
٥٨ - كرايسز جروب ، مجموعة الازمات الدولية ، مقال شوهد بتاريخ ٩/ ٢٠١٨/٦ ، الساعة ٣٣: ٠١ مساء على الموقع الالكتروني adhwaa.net>uploads>2016/02
٥٩ - طه حمادي الحديثي ، الغجر و القرج في العراق دراسة مقارنة في الجغرافية الاجتماعية التطبيقية ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ – ص ١٦٠ .
٦٠ - محمد غازي الاخرس ، مأساة الغجر ، جريدة الصباح ، شوهد بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٩ ، الساعة السادسة مساء على الموقع الالكتروني WWW. Alsabaah.ig .
٦١ - رسول جبار جبر دهش ، السود في العراق دراسة انثروبولوجيا في مدينة الصدر ، مصدر سابق ، ص ١٥ ص ١٦ .
٦٢ - سعد سلوم ، To Be Black in lrag أو مارتن لوثر كنغ في البصرة ، المدى البغدادية ، العدد٢٧٨٥ ، ٢٠١٣ .
٦٣ - صحيفة العالم الجديد ، مقال عن ( أول ظهور علني : شركس العراق يطالبون باعتراف رسمي )، شوهد بتاريخ ٢٠١٨/٦/٨،الساعة الرابعة مساء على الموقع الالكتروني al- /:https aalem.com>news

**References :**

1 - Ahmed Ghaleb Al-Shalah, The Iraqi National Identity study in the Problem of Construction and Continuity, Version 1, Iraq Center for Studies, Baghdad, Iraq, 2018, p.40.

2 - Loui Khazal Jabr, the Iraqi National Identity, V.1, National Center for Information and Studies, Baghdad, Iraq, 2008, p. 61 p.62.

3 - Taqi Azada Armaki, Globalization and its Impact on Iranian Identity and Culture,V1, Translated by: Ali Taher Al-Hamoud, House of Wisdom, Baghdad, Iraq, 2012, p.201 -202.

4- Ahmed Zaki Badawi, Glossary of Social Sciences Terms; English-French-Arabic, previous reference, p. 270.

5- The same reference P. 270.

6- francesco capotorti, study on the Right of person belonging to ethnic, Re-ligious and Linguistic Minorities, Unitied Nations, New york, 1979, p.96.

7 - Saad Salloum, Beyond ISIS Iraq's ,Minorities at the Crossroads, V. 1, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Beirut, Lebanon, 2017, p. 19.

8- Hossam El-Din Ali Majid, The Problem of Multiculturalism in Contemporary Political Thought: The Paradox of Integration and Diversity, V.I, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2010, p 19.

9- The same reference, p.20 p.21.

10- John Stuart Mill, Parliamentary Governments,V. I, Translated by Emile Al-Ghouri, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, Lebanon, 2017, p.25.

11 - Will Kimelka, Odessa Multiculturalism Exploring New International Policies on Diversity,V. I, part 2, Translation: Imam Abdul Fattah Imam, Knowledge World, Kuwait, 2011, p. 48.

12 - Will Kimelka, Odessa Multiculturalism Exploring New International Policies on Diversity, V.I, Part 1, Translated by: Imam Abdul Fattah Imam, Knowledge World, Kuwait, 2011, p.62.

13-Al-Haj Duqq (ed.), Religious Pluralism and the Logic of Coexistence or the Open Truth, V. 1, Believers Without Borders for Studies and Research, Rabat, Morocco, 2015, p.7

14- Hossam El-Din Ali Majid, The Problem of Multiculturalism in Contemporary Political Thought: The Paradox of Integration and Diversity, Ibid., previous reference . P.304-309.

15- Dominique Schnapper, and Christian Bacholey, What is Citizenship? , V.I, translation: Sonia Mahmoud Naja, National Center for Translation, Cairo, Egypt, 2006, p.285.

16- Wil Kimmelka, Odessa Multiculturalism Exploring New International Policies on Diversity, /the previous reference. P.108-109.

17. Patrick Savidane, State and Multiculturalism,V.I, translation: Mustafa Hassouni, Dar Toubkal Publishing, Casablanca, Morocco, 2011, p.18-119.
18- Ali Ratanci, Multiculturalism,V.I, Translation: Lubna Imad Turki, Hendawi Foundation for Education and Culture, Cairo, Egypt, 2013, p. 115.
19- George Mghams (editing), Dialogue of Cultures and Religions from Ideological Dialogue to the Culture of Dialogue and Openness,V.1, Proceedings of the Conference held at the University of Our Lady of Luiza, Beirut, Lebanon, 2000, p.33.
20- Patrick Savidan, State and Multiculturalism, former reference, p.16.
21- Wilhelm Kemelka, Odessa Multiculturalism Exploring New International Policies on Diversity, former source, pp. 100 p.
22 Ibid., P.104.
23- Abbas Al-Halabi, Inter-Faith Dialogue, The Arab Case and the Lebanese Model, V.1, Dar Al-Mashreq, Beirut, Lebanon, 2006, p.11-12.
24- A recorded interview with a member of the Committee on Islamic-Christian Relations in the Pontifical Council, Father Amir Djej Al-Domeniki, on 25/4/2018 at Masarat Foundation for Cultural and Media Development in Baghdad.
25-Article (14) of the Iraqi Permanent Constitution 2005.
26-Article (16) of the Iraqi Permanent Constitution 2005.
27-Article (41) of the Permanent Iraqi Constitution 2005.
28-Article (49) of the Permanent Iraqi Constitution 2005.
29- Article (2) of the Permanent Iraqi Constitution 2005.
30- Hussein Jalub Al-Saidi, Iraqi Minorities from Torture to Empowerment, A Documentary Study, V.1, Al-Huda Foundation for Strategic Studies, Maysan, Iraq, 2014, p50- p. 85.
31- Hussein Glob Al-Saadi, Iraqi Minorities From Agony to Empowerment A Documentary Study, a previous reference, p. 243 - p. 254.
32- Saleh Shabib Mohammed al-Dulaimi, Shabak in Iraq Anthropological Study, V.I, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Beirut, Lebanon, 2016, p.170.
33- Saad Salloum (ed.), Minorities in Iraq (Memory, Identity, Challenges), previous reference p.158-161.
34- Salim Matar, The Controversy of Identities (Arabs, Kurds, Turkomen, Syriac, Yazidiyya, the Conflict of Affiliations in Iraq and the Middle East), previous reference p.297 -298.
35- Saad Salloum, Unity in Diversity, former source, p. 140.
36- Hussein Chaloob Al-Saadi, Iraqi Minorities from Agony to Empowerment a Documentary Study, a previous source, p. 266 - p. 273.
37- Saad Salloum, Yazidis in Iraq,V. I, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Baghdad, Iraq, 2014, p.59 -69

38- Memo Farhan Othman, Studies and theses in the philosophy and the nature of the Yezidi religion, Review: Abdul Fattah Ali Botani,V. 1, University of Dohuk, college of Human Sciences, School of Arts, Center of Scientific Research and Kurdish Studies, University Press Duhok, 2013, p. 215 P. 216.
39- Amin Farhan Jeju, Yazidi nationalism (roots, ingredients, meanings), 1, Al-Taif Printing Company Limited, Baghdad, Iraq, 2010, p.
40- Reference cited above.
41- A recorded interview was held with the representative of the Yezidi quota and Iraqi Member of the House of Representatives Sheikh Haji Kendour on 30/8/2017 in Baghdad.
42- Saad Salloum (ed.), Politics and Ethnicity in Iraq since Ottoman Rule to the Present Time, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Beirut, Lebanon, 2014, p. 341.
43- Saad Salloum,(ed.) Unity in Diversity, former reference , p.137.
44- Recorded interview with Provincial Council Member Raad Jabbar Saleh on 19/9/2017 in the Baghdad Provincial Council.
45- Saad Salloum, Christians in Iraq Comprehensive History and Current Challenges, V.I, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Beirut, Lebanon, 2014, p. 317 p. 318.
46- Ibid., P. 22, p.23.
47- Abdul Hussein Shaaban, Christians and the Arab Spring in the Problems of Democracy and Cultural Diversity in the Arab World, V.1, Dar Aras for Printing and Publishing, Erbil, Kurdistan Region of Iraq, 2012, p.91.
48- Saad Salloum, Christians in Iraq, The Comprehensive History and Current Challenges, previous reference, p. 200.
49- A recorded interview was conducted with the director of Larsa Bassam al-'Uluji on 20/4/2018 in Baghdad.
50- Douglas Martin, William Hatter, The Al-Deen Al-Bahi Research and Study,V. 1, translation: Abd al-Husseen Fikri, Dar al-Budaiya for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, 2007, p. 145.
51- Britti Tanja, Minorities in Iraq Participation in Public Life, i., Council of Iraqi Minorities, United Kingdom, No. 54, 2011, p.8.
52- Sabah Sadeq Ja'far Al-Anbari, The Constitution of the Republic of Iraq 2005 Annexes to the Political Reform Decision for the Next Phase No. 44 of 2008, Iraqi Law Collection,V. I, Legal Library, Baghdad, Iraq, 2005, p.25.
53- Mohammed Abdul Ali Shafi Fahad Al-Seraji, Baha'is in Iraq: A Field Social Study, unpublished doctoral thesis, Baghdad University, Faculty of Arts, Department of Sociology, 2018, p 158 p.159.
54- Saad Salloum, Beyond ISIS the Iraq's Minorities at the Crossroads, former reference, p.27.

55- Saad Salloum, Freedom of Belief for Minorities in Iraq Yazidis, Mandaeans, Christians, Caucasians, Zoroastrians, Baha'is, Jews,V.1, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Beirut, Lebanon, 2017, p.91.
56- Nassim Rajwan, The Last Jews in Baghdad: Memories of a Missing Country, V.1, Translated by: Ramadan Mahlal Siddakhan, Dar Al-Rafidain, Beirut, Lebanon, 2016, p.16.
57- Rashid Al-Khayoun, Religions and Doctrines in Iraq, V.1, Roh Al-Amin, Baghdad, Iraq, 2005, p. 104.
58 - Crisis Group, International Crisis Group, Article seen on 9/6/2018, at 13:01 pm on adhwaa.net> uploads> 2016/02
59- Taha Hammadi Al-Hadithi, Gypsies and Al-Qarj in Iraq, Comparative Study in Applied Social Geography, a previous refrence, p. 156, p. 160.
60 - Mohamed Ghazi Akhras, tragedy of the Gypsies , Al-Sabah newspaper, was seen on 29/1/2018, at six pm on the WWW. Alsabaah.ig.
61 - Rasul Jabbar Jabr Dahsh, Blacks in Iraq Anthropology study in Sadr City, a previous refrence, p. 15 p.16.
62- Saad Salloum, Be Black in Iraq or Martin Luther King in Basra, Baghdad Al-Mada, No. 2785, 2013.
63- New World newspaper, article on (first public appearance: Circassians Iraq demanding official recognition), was seen on 8/6/2018, at 4 pm on the site aalem.com> news.

## National identity from the perspective of Iraqi minorities Sociological field study

## Abstract

The problem that is tackled in this study lies in the knowledge of the nature of the relationship that governs Iraqi minorities in their vision of national identity in Iraqi society. The relationship between majority and minority groups from the deep inside reflects a paradox and reveals the reality of the situation in a number of societies. It is theoretically formulated in terms of assumptive facts. The perspective of majority groups and their perceptions of national identity are often shaped as mechanisms to gain social, political and economic privileges. While, the perspective of minority groups on national identity is often shaped as a mechanism to gain recognition above all else. This contradiction and the discovery of ambiguity includes the essence of the problem of the current study, which seeks to dive in and follow to examine and make sure of the occurrence or non-achievement with Iraqi groups.

Moreover, the investigation about this problem requires answering several questions: What is national identity? And who are the Iraqi minorities? What are the indicators of the national identity of Iraqi minorities? What is the impact of Iraqi minorities' sense of social and political discrimination in their coexistence with the rest of Iraqi society? What is the social distance between minorities and the Iraqi majority?

Within the social survey approach and the use of interview and questionnaire tools with Iraqi minorities. It revealed the evolution of visions towards the national identity of Iraqi minorities by preferring modernist identities (homeland, place, profession and educational achievement) to identify their identity.

The results of the study showed how close is the distance between the (minorities and the Iraqi majority) through the friendly relations and fellowship and neighborliness and marriage that binds them.

The vision of Iraqi minorities for national identity was linked to the issue of non-recognition of cultural diversity in the Constitution and the laws in force, as well as inequality with the majority. Therefore, attention to cultural diversity and the achievement of justice and equality in giving rights to social components without distinction, whether they (minorities or the majority) works to strengthen the presence of minorities in public opinion and in the integration into society.